بحث في النزوح

أثر الحرب في السودان على التعليم العالي ومجتمع البحث الأكاديمي

منى القدال وريبيكا قليد

XCEPT
CROSS-BORDER CONFLICT
EVIDENCE / POLICY / TRENDS

Rift Valley Institute
MAKING LOCAL KNOWLEDGE WORK

بحث في النزوح

أثر الحرب في السودان على التعليم العالي ومجتمع البحث الأكاديمي

منى القدال وريبيكا قليد

XCEPT
CROSS-BORDER CONFLICT
EVIDENCE / POLICY / TRENDS

Rift Valley Institute
MAKING LOCAL KNOWLEDGE WORK

المؤلفتان

منى محمد سعيد القدال، طالبة دكتوراة في التاريخ، بكلية الدراسات المتقدمة في العلوم الاجتماعية، باريس- فرنسا منذ 2022. حاصلة على درجة الماجستير من جامعة الخرطوم 2013. 2016-2018 أستاذ متعاون بجامعة أم درمان الأهلية ومنذ 2018 تعمل محاضراً في التاريخ بجامعة أم درمان الأهلية.

د. ريبيكا قليد حصلت درجة الدكتوراة في التاريخ الأفريقي من جامعة كولومبيا، حيث كتبت أطروحتها عن «**الحركات السياسية السودانية والكفاح من أجل الدولة 1964ـ1985**». وقد نشرت أوراقاً حول الحركة الطلابية السودانية في جامعة الخرطوم، في مجلة أفريقيا الأكاديمية، كما أنها في الوقت الراهن باحثة زائرة بجامعة ماكريري في قسم التاريخ والآثار ودراسات التراث، ومديرة تحرير مجلة ماكريري الأكاديمية للتاريخ.

عرفان

أُنتج هذا التقرير بمقتضى برنامج قرائن الصراع العابر للحدود المُشار إليه إختصاراً في اللغة الإنجليزية بـ «اكسبت»/ التابع لوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية المشار إليها اختصاراً بـ «إف سي دي أو». يجمع برنامج «اكسبت» خبراء بارزين لتَفَحُّص الصراع المؤثر على المناطق الحدودية، وكيفية اتصال الصراعات عبر الحدود، والعوامل التي تشكل السلوك العنيف والسلوك المُسالم. ينهض البرنامج بالبحث رامياً إلى فهمٍ أفضل لأسباب الصراعات وآثارها في المناطق الحدودية وفي الأبعاد العالمية. ويدعم اجتراح سياسة أكثر فعالية، وبرمجةً تنموية، وبناء مهارات الشركاء المحليين.

عرفان المؤلفتين

تزجي المؤلفتان الشكر لكل من شجعنا، وشكل مقاربتنا لهذه الدراسة، وكل من ملأ الاستبيان أو وزعه، وكل من تحدث إلينا بوصفه جزءاً من هذه الدراسة، كما نود أن نشكر بالمثل فريق معهد الأخدود العظيم، على دعمهم لهذا البحث على امتداد بلدان عديدة. ونخص بالشكر انتصار صغيرون، ومحمد خليفة صديق ووليد المبارك، وعمر عبد الله حميدة، وخليفة عمر، وحسناء عبد الله أحمد، ومحاسن يوسف عبد الجليل، وستارجو كيناو، ومحمد الهادي، وعبد السلام أبوبكر، وليبين مورو، ولويس ليندريش، وزهير سوليه، وكريستوفر مهوزي، وشارلوت مافومبو، ونصر الدين آدم.

معهد الأخدود العظيم

يعمل معهد الأخدود العظيم في شرق ووسط أفريقيا، هادفاً إلى حمل المعرفة المحلية على الاضطلاع بالتنمية الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية. تعود الآراء المُعبّر عنها في هذا التقرير إلى المؤلفين حصرياً، ولا تعكس بالضرورة سياسات وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية ومعهد الأخدود العظيم، على حدٍّ سواء.

الغلاف والترجمة

صورة الغلاف: تصوير فني للحرب في السودان.
الصورة من أعمال: جلال يوسف، فنان تشكيلي.
ترجمة: أحمد محمد إبراهيم يعقوب «النشادر»، كاتب ومترجم ومحرر صحفي.

حقوق النشر © معهد الأخدود العظيم 2024.
نُشر هذا العمل بموجب رخصة المشاع الإبداعي غير التجارية غير المشتقة (CC BY-NC-ND 4.0)

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي	**v**
خريطة: المعابر الحدودية السودانية	**2**
مقدمة	**3**
منهجية البحث	4
خلفية عن: التعليم العالي في السودان	**6**
مؤسسات التعليم العالي والحرب	**10**
آثار الحرب على الطلاب والأكاديميين السودانيين	**15**
التحركات خارج السودان	**19**
الأكاديميون والأكاديميا في مصر	21
الأكاديميون والأكاديميا في إثيوبيا	24
الأكاديميون والأكاديميا في جنوب السودان	26
الأكاديميون والأكاديميا في يوغندا	30
الأكاديميون والأكاديميا في بلدان شرق أفريقيا الأخرى	31
خاتمة وتوصيات	**33**
توصيات	34
ببليوغرافيا	**38**
مقابلات ومراسلات	**40**

ملخص تنفيذي

خلّف اندلاع الحرب في السودان في أبريل *2023* دماراً ومعاناة لا حصر لها، مما شكل تهديداً لمؤسسات مهمة على امتداد القطر. ومن ضمنها مؤسسات التعليم العالي السودانية، التي لم تواجه تدميراً للمنشآت المهمة فحسب، لكن أيضاً النزوح الجماعي للطلاب وهيئات التدريس. يقيّم هذا التقرير مدى الدمار، والكيفية التي ظلت بها هذه المؤسسات تعمل، إلى حد ما، رغم الظروف البالغة الصعوبة. كما أنه يُلقي الضوء على تجارب الأكاديميين والطلاب السودانيين في النزوح، فيما يحاولون أن يواصلوا أعمالهم، ويعيدوا بناء حيواتهم ـ داخل السودان، وفي الأقطار المجاورة على حدٍّ سواء.

نقاط أساسية

بدأ التعليم العالي السوداني في الحقبة الاستعمارية، مع ظهور كلية غردون التذكارية، التي ظلت منذ استقلال السودان موقعاً لممارسة السياسة، لكن أيضاً موقعاً هاماً لإنتاج المعرفة، وتدريب القادة، وحاضنة للأفكار. حفل السودان، قبل الحرب، بـ 39 جامعة عامة، و25 جامعة خاصة، وما لا يقل عن 700.000 من الطلاب المسجلين بالجامعات، و14.000من المحاضرين الجامعيين، ما يزيد عن 8.000 منهم حاصلون على درجة الدكتوراة.

تأثر الأكاديميون والطلاب السودانيون بالحرب، على نحو خاص، نسبة لتركز مؤسسات التعليم العالي في الخرطوم، والمناطق الحضرية الأخرى على امتداد القطر. بينما نزح العديد من الأكاديميين والطلاب داخلياً، في السودان، فإن نسبة مقدرة منهم، بما في ذلك المحاضرون الجامعيون والباحثون، لجأت إلى البلدان المجاورة.

اعتمد اتخاذ قرارات البقاء في السودان أو مغادرته بالنسبة إلى الطلاب وهيئات التدريس على أسئلة العلاقات الاقتصادية والسياسية. تتباين كثيراً تكلفة السفر وفرص المستقبل للطلاب والأكاديميين السودانيين في مختلف الدول المستضيفة. للبلدان المختلفة مستويات متباينة من البنية التحتية والقدرة على استقبال القادمين الجدد، ولها بالمثل فرص متباينة للطلاب والأكاديميين حال وصولهم.

تعطلت الجامعات السودانية بسبب الحرب، رغم ذلك، استقرت العديد منها في العمل. أوقفت الجامعات الخاصة والأهلية عملياتها، بنسبة كبيرة، بينما أعاد بعضها التموقع في بلدان أخرى، ولجأت أخرى للدراسة عبر الإنترنت بمقدرات شحيحة. وفي الأثناء، استمرت الجامعات الحكومية في العمل بدرجات مختلفة، إذ يعمل المعلمون ببطولة، لكي يكفلوا للطلاب الفرصة لمواصلة وإكمال دراساتهم حتى. وقد تيسر هذا بالتنسيق المستمر مع وزارة التعليم العالي، التي تمكنت من توفير نسخ احتياطية من الشهادات وسجلات التسجيل بالجامعات الحكومية. حولت جامعة الخرطوم، وبالمثل جامعات حكومية أخرى، بعض الكورسات للتعليم عبر الإنترنت، حيث يرسل المحاضرون أحياناً، محاضرات مسجلة مسبقاً للطلاب عبر تطبيقي تيليغرام وواتساب، حتى وهم يعملون بنسبة 60 بالمئة من رواتبهم التي هي أصلاً منخفضة القيمة ومدفوعة على شكل متأخرات.

تمكن مدراء الجامعات من تنظيم الامتحانات بشكل دوري في المناطق الآمنة بالسودان، التي تعمل فيها الوزارات الحكومية، في الشرق على وجه الخصوص، وقد وفرت جامعة الخرطوم مواقع للامتحانات في مصر والسعودية على حد سواء. وفي الوقت عينه، عُرقلت هذه الجهود بشدة نسبة لتنامي الحرب، وعلى وجه الخصوص مع دخول قوات الدعم السريع إلى ولاية الجزيرة، التي

اضطرت العديد من الناس إلى النزوح ثانية، وما صاحبها من انقطاعات في شبكة الإنترنت. علاوة على ذلك، فقد فُقدت بعض السجلات الأكاديمية، بما فيها السجلات الجامعية، مع الاندلاع المفاجئ للحرب، الذي حد من الوصول إلى مخدمات الجامعة وأعاق المؤسسات من تأمين بياناتها.

في الأقطار المجاورة، جرب الأكاديميون والطلاب السودانيون الفرص والمعوقات للدراسة والعمل. قد يُعزى هذا إلى الحالة المعيشية العامة للاجئين السودانيين في القطر، أو إلى احتياجات وسعة نظام التعليم العالي في البلد موضع التساؤل. في مصر حيث ذهب عدد مقدر من السودانيين ـ إما عبر الوسائل الموثقة مستخدمين الفيزا، أو على نحو متزايد عبر المهربين ـ واجه الأكاديميون السودانيون عقبات عديدة في التوظيف في نظام أكاديمي ذي منافسة عالية بالأساس، وتمويل ناقص. وقد أجبر ذلك العديد منهم على التوجه إلى وسائل توظيف أخرى، غير منتظمة في الغالب. بينما واجه الطلاب، الذين انتقل العديد منهم رفقة عائلاتهم إلى مصر، رسوماً رادعة وإجراءات بيروقراطية مما صعب للغاية استمرارهم في دراستهم.

في إثيوبيا، أُجبر المواطنون السودانيون على الاختيار بين الدخول بوصفهم لاجئين ـ والبقاء محصورين في معسكرات اللاجئين ـ أو عبر الفيزا، التي تكلف 100 دولاراً أمريكياً شهرياً وتستمر 6 أشهر. وقد عنى هذا أن الأكاديميين والطلاب السودانيين الداخلين إلى إثيوبيا، حيث تتوفر القليل من فرص العمل والدراسة، قد ذهبوا إلى هناك عادةً للترتيب للرحلة القادمة. في الوقت عينه، فإن الطبيعة المركزية لنظام التعليم العالي، مضافاً إليها النقص في عدد الحاصلين على الدرجات العليا، وعلى وجه الخصوص درجة الدكتوراة، يقدم فرصة إلى كلا من وزارة التعليم الإثيوبية ووزارة التعليم العالي السودانية لخلق آلية توظيف تحسن من نوعية التعليم العالي في إثيوبيا، وتوظف، في الوقت ذاته، الأكاديميين السودانيين في الإقليم.

جنوب السودان هو أحد الأقطار القليلة التي توظف الأكاديميين السودانيين حالياً، كما أنه مفتوح نسبياً للطلاب. بينما يقل، وعلى نحو مفاجئ، عدد الطلاب الذين كانوا يدرسون في السودان قبل الحرب ويسعون إلى التسجيل في جنوب السودان، إلا أن وزارة التعليم العالي في جنوب السودان أقرت سياسة مرنة تسمح بإدماج الطلاب في النظام حال دخولهم جنوب السودان. ظلت جامعات جنوب السودان، وعلى وجه الخصوص جامعة جوبا، تعيّن الأكاديميين السودانيين، على نحو فعال، في وظائف المحاضرين. وقد كان ذلك ذا أهمية حاسمة للعديد من الأكاديميين السودانيين الذين وجدوا فرصاً في جنوب السودان. تحتاج هذه الجامعات إلى المزيد من الدعم لكي يكون توظيف الموظفين السودانيين سلساً ـ على وجه الخصوص، فيما يتعلق بسؤال الإسكان.

رغم أنها لا تعد بلداً مجاوراً من ناحية جغرافية، إلا أن العديد من الأكاديميين السودانيين قد انتقلوا إلى يوغندا، إما بواسطة البر عبر جنوب السودان أو جواً من بورتسودان. تتوفر في يوغندا الفرص للطلاب «على وجه الخصوص دراسي اللغة الإنجليزية»، رغم ذلك هنالك ثمة تحديات فيما يتعلق بالاعتراف بالتقدير الجامعي لأولئك الطلاب الذين انقطعت دراستهم في المنتصف. بينما لم يتمكن الأكاديميون في الغالب من إيجاد وظائف للتدريس في الجامعات العامة، نسبة لتجميد توظيف السودانيين على نطاق واسع، توجد فرص للمساهمة في البرامج التدريبية، بما في ذلك اللغة الإنجليزية، والتعاون في مشاريع البحوث المشتركة مع الأكاديميين اليوغنديين.

الجهود الرامية لدعم التعليم العالي السوداني، داخل السودان وخارجه، عاجلة وضرورية للحفاظ على البنية التحتية الأكاديمية للقطر على المدى الطويل، ولخلق أساس لإعادة البناء عندما تنتهي الحرب. وقد تشمل هذه الجهود:

- يمكن للمؤسسات الحكومية السودانية التنسيق إقليمياً لمساعدة الأكاديميين والطلاب السودانيين الذين يعيشون الآن خارج البلاد.
- يمكن أن يضطلع المانحون الدوليون بدعم الأكاديميين السودانيين في النزوح. على سبيل المثال، عبر مساعدة المؤسسات في توظيف الأكاديميين السودانيين وقبول الطلاب، ودعم الأكاديميين والطلاب السودانيين على نحو مباشر عبر إعانات الطوارئ، والمنح الدراسية، وفرص التدريب اللغوي.
- كما ينبغي عليهم أن يضعوا في الحسبان توفير الدعم للجامعات السودانية، على سبيل المثال تيسير التعليم عن بُعد وعقد الامتحانات.

خريطة: المعابر الحدودية السودانية

Base map data source: OpenStreetMap

© MAPgrafix 2024

مصدر بيانات الخريطة الأساسية: OpenStreetMap

مقدمة

منذ اندلاع الحرب في الخرطوم في 15 أبريل 2023، واجه سكان السودان مآسي عصية على الوصف وتحديات. نزّحت الحرب ملايين الناس، ومن ضمنهم الأكاديميون والباحثون السودانيون. مما يعني أن تحليل وضع السودان قد عانى من الانحسار على نحو خاص، حيث ركز الباحثون والأكاديميون على نحو أولي على البقاء والسلامة لهم، ولأسرهم ومجتمعاتهم، تاركين بعض التقارير الاستقصائية فحسب لسد الفجوة.[1]

يتفحص هذا التقرير وضع الباحثين والأكاديميين السودانيين الراهن ويسعى لإيجاد طرق لدعمهم في محاولة لإنتاج معرفة عن السودان والحفاظ على مستقبل إنتاج المعرفة السودانية. لا يمكن أن ينفصم الباحثون والأكاديميون عن نظام التعليم العالي بشكل عام. معظم الباحثين، داخل السودان وخارجه، يعملون في الجامعات، أو في مؤسسات تعمل بشكل لصيق مع الجامعات. يعملون بوصفهم محاضرين، ومعلمين، يعلمون الطلاب أساسيات مجالاتهم. يعمل الطلاب أنفسهم بوصفهم باحثين أثناء كتابتهم لبحوث درجات الماجستير وأطروحات الدكتوراه أو مساعدي باحثين لمشرفيهم. يعمل نظام التعليم العالي، في حد ذاته، بوصفه نظاماً ايكولوجيا، وفهم الطرق التي شكلت بها الحرب تهديداً لنظام التعليم العالي على نحو كلي، ضروري لتوفير الدعم للباحثين وتأمين مستقبل للأكاديميا السودانية والمعرفة الأكاديمية، أثناء الحرب وبعدها على حد سواء.

في المدى القريب، يتضمن دعم التعليم العالي السوداني دعم البحث وإنتاج المعرفة السودانيين، وعلى نحو أخص خارج السودان، إلى جانب دعم التربية والتعليم السودانيين. شردت هذه الحرب الأغلبية الساحقة من الأكاديميين والطلاب، وقد رافق هذا النزوح فقدان وخيم للحيوات، والممتلكات والكتابة والمعلومات. لمراقبة الحرب أثناء استمرارها وتحليل ما يحدث، من الضروري دعم الباحثين والأكاديميين وهم يحاولون جلب الاستقرار إلى حيواتهم واستعادة التركيز على القضايا التي تواجه السودان. كما أنه من الضروري أيضاً ضمان أن يستطيعوا مواصلة عملهم بوصفهم محاضرين ومعلمين وأن تتاح الفرص للطلاب السودانيين لمواصلة تعليمهم.

التعليم العالي سيكون ضرورياً لمستقبل السودان حيث أن التدريب الذي يتلقاه الطلاب في الجامعات السودانية سيسهم على نحو مباشر في العمليات الضرورية لإعادة بناء السودان ما أن تنتهي الحرب. بعد الحرب، سيكون هناك حاجة عظيمة للمهارات المتخصصة لمخاطبة الدمار في البنية التحتية والمعاناة الانسانية الواسعة التي تسببت فيها، وسوف يكون العمال المهرة ضروريين لعملية معالجة هذه الحاجات. وسيكون هذا ممكناً إذا عاد المهنيون مع نهاية الحرب فحسب، وسيكون مضموناً فحسب مع إعادة فتح الجامعات لتدريب الجيل القادم من موظفي الخدمة المدنية والمهنيين. وسيشمل هذا، بمعنى ما، درجة من الاستمرارية الطبقية، والتي تعبر بذلك، عن استمرارية الطبقة الوسطى السودانية، الضرورية تاريخياً لتشكيل الدولة السودانية والسياسة السودانية، بيد أن فعل ذلك لا يتطلب تكرار التفاوتات الإقليمية والعرقية الموجودة سابقا.[2]

لدعم التعليم العالي السوداني منفعة بالمعنى السياسي. فقد ظل التعليم العالي بوتقة عظيمة للسياسة المدنية منذ حقبة الاستعمار الإنجليزي ـ المصري، للحكم البريطاني «1899-1956»، ابتداءً من مؤتمر الخريجين في الأربعينيات 1940 واستمراراً حتى

1 من أفضلها التقرير الوارد في مجلة **أتر**، التي نشرت عدداً خاصاً عن التعليم في السودان في يونيو 2024، بالتركيز على التعليم الأولي والثانوي. بين مستقبلين: «ملف خاص عن التعليم»، **أتر**، مركز سودان فاكتس للصحافة، 13 يونيو 2024.

2 فاطمة بابكر محمود، **البرجوازية السودانية، أطليعة للتنمية؟** نيو جيرسي: زد بوكس، 1984.

اليوم الراهن. ساهم الطلاب والمهنيون في احتجاجات الشارع في ديسمبر 2018 التي توجت بثورة ديسمبر التي أطاحت بالرئيس عمر البشير في أبريل 2019 بعد ثلاثين عاماً في السلطة وفرضت تأسيس حكومة انتقالية أرغِمت فيها الأجهزة/ اللجنة الأمنية على مشاركة السلطة مع المدنيين. في تاريخ السودان، ظل التثقيف على السياسة الجامعية ضرورياً لتعزيز حس القومية وسيكون ضرورياً لمواصلة السياسة. ظلت هيئات الأساتذة في الجامعات مفتاحية لتوليد الأفكار السياسية التي غذت المشاريع السياسية السودانية الأساسية منذ استقلاله في العام 1956. وحتى تعمل السياسة المدنية بعد الحرب، سيكون على الجامعات أن تُوجد بوصفها مواقع لإنتاج المعرفة، وبوصفها مواقع للتدريب السياسي حيث يتعلم الطلاب التعايش/ الوجود مع الآخرين وتكوين الأساس الفكري لمبادراتهم السياسية في المستقبل.

لمخاطبة الوسائل الأفضل لدعم التعليم العالي السوداني، سيشرح هذا التقرير طرائق بحثه قبل الانتقال إلى السياق الأكبر لتاريخ التعليم العالي في السودان، والدمار الذي لحق به من جراء الحرب وحالة مؤسسات التعليم العالي منذ ذلك الحين. وسينتقل من ثم إلى الدروب التي سلكها الناس عندما نزحوا من منازلهم وحالة الطلاب والمحاضرين السودانيين في الأقطار المجاورة. يختتم التقارير باستكشاف الجهود الجارية لدعم الطلاب والمحاضرين الآن، واحتمالات الدعم الإضافية.

منهجية البحث

استلزمت طبيعة الحرب استخدام مناهج بحث متعددة. مُنذ اندلاعها، دُمرت مواقع التعليم العالي وتشتت الأكاديميين والطلاب. ولكي نفهم إلى أين تحديداً يتموقع الطلاب والأكاديميين ـ وأي المؤسسات لا زالت تعمل «وبأي سعة» ـ ينبغي علينا العمل عبر الحدود. ويتضمن هذا قراءة التقارير والمنشورات والوثائق الحكومية المنشورة في الوسائط الإعلامية المختلفة، وفي وسائط التواصل الاجتماعي أحياناً. وقد عنى ذلك أيضاً الوصول إلى الطلاب والأكاديميين في مواقعهم، واستخدام وسائط مختلفة للتواصل معهم، إذا كانت عبر الشبكة أو شخصيا.

ونتيجة لذلك فقد عبر البحث نفسه الحدود الدولية. كجزء من البحث، أجرينا مقابلات وأنجزنا «بحثاً ميدانياً» في أربع مدن- القاهرة، وأديس أبابا، وجوبا، وكمبالا. وكان من الأهمية بمكان بالنسبة إلينا أن نجري مقابلات مع الأكاديميين والطلاب المتأثرين بالحرب وأن نقيم تجاربهم مع المواقع الجديدة وما يحتاجون إليه للعيش فيها. في بعض الأحيان أجرينا مقابلات مع محاضرين على نحو فردي، وفي أحيان أخرى، التقينا مجموعة من الناس معاً، كلما كان الاجتماع في مكان واحد أكثر موائمة للمحاضرين والطلاب موضع السؤال.

ونظراً للتقييدات على قدرتنا لدخول السودان، والتي تعود جزئياً إلى الحرب، فقد أجرينا مقابلات مع من لا يزالون هناك إما عبر تطبيق الواتساب أو عبر الهاتف. خطوط شبكة الهاتف ضعيفة للغاية، مما يعني، أننا لكي نجمع المعلومات، اعتمدنا أحياناً الرسائل النصية والرسائل الصوتية.

إضافة إلى المقابلات، أطلقنا استبياناً عبر الشبكة. وكان هدفنا أن نكتسب إحساساً بالمواقع والاحتياجات والأولويات قصيرة المدى، للمحاضرين الجامعيين والباحثين خارج شبكتنا المباشرة، وفيما يتخطى المدى الجغرافي لهذه الدراسة. وبعد أن وضعنا الأسئلة معاً، طرحنا هذا الاستبيان على دوائرنا الأكاديمية الخاصة على تويتر وفيسبوك، وكذلك على مجموعات الواتساب الأساسية التي يتردد عليها الأكاديميون السودانيون. تلقينا 92 رداً، تمثل مقطعاً عرضياً للأكاديميين مختلفاً عمن استطعنا مقابلتهم أثناء بحثنا الميداني. نسبة مقدرة ـ تقريباً 20 بالمئة من الذين استطلعناهم ـ لا زالوا في السودان، بشكل كبير في ولايات الشمالية،

وبورتسودان وكسلا، بينما كانت نسبة 34 بالمائة من جملة من استجابوا لنا في الخليج- إما في المملكة العربية السعودية، أو قطر، أو الإمارات. وقال 16 بالمئة أنهم في مصر، أغلبهم إن لم يكن كلهم في القاهرة. استجاب آخرون من بلدان أبعد من ضمنها، إندونيسيا، والصومال، وألمانيا، وفرنسا، وكندا. مثّل هؤلاء الأكاديميون موظفين من 20 مؤسسة، تراوحت من المدارس الثانوية «في حالة أو حالتين»، إلى الجمعيات المهنية إلى الجامعات. كانت الأغلبية الساحقة من المستجيبين من الموظفين في الخرطوم، وقد منحتنا تباينات استجاباتهم ونطاق مواقعهم الجديدة استبصارا في أحوالهم المعيشية، فيما يجاوز أولئك المتواجدين في الأماكن التي أجرينا فيها بحثنا الميداني.

إضافة إلى إجراء المقابلات مع الأكاديميين والطلاب السودانيين، أجرينا مقابلات مع الأكاديميين والمسؤولين من المؤسسات الأكاديمية والوزارات الحكومية التي تشرف على التعليم العالي في مصر، وجنوب السودان، وإثيوبيا، واستشرنا المسؤولين السودانيين من وزارة الخارجية، ووزارة التعليم العالي. كان الهدف من هذه المقابلات هو أن نكتسب فهماً لأولويات المؤسسات في هذه البلدان، والفرص أمام الطلاب والأكاديميين النازحين إليهم، وكذلك لفهم أولويات الوزارات السودانية فيما يخص التعليم العالي قبل اندلاع الحرب وبعدها كذلك على حد سواء.

كل هذا البحث متأثر بتجاربنا وصلاتنا بالتعليم العالي السوداني، وكذلك أيضاً بالمعلومات المكتسبة على امتداد نزوحنا الخاص. كانت منى القدال محاضرة بجامعة أم درمان الأهلية قبل الحرب، وقد واصلت عملها بوصفها طالبة لنيل درجة الدكتوراة من القاهرة، حيث توفرت على معرفة مباشرة للفرص الأكاديمية للطلاب والأساتذة السودانيين في مصر. كانت ريبيكا قليد محاضرة متطوعة بجامعة الخرطوم وقد عملت منذ ذلك الحين بوصفها باحثة زائرة بجامعة ماكريري بيوغندا. شكلت تجاربنا الخاصة وتجارب أصدقائنا وزملائنا أسئلة بحثنا، وفهمنا للتحديات التي يجلبها النزوح، كما أنها أعطتنا أيضاً معرفة تفصيلية ببعض الخيارات التي توجب على الأكاديميين النازحين اتخاذها حديثاً والعمليات الإدارية واللوجستية التي توجب عليهم المرور بها.

خلفية عن: التعليم العالي في السودان

من الممكن تتبع نشأة التعليم العالي في السودان إلى التأسيس الكولونيالي لكلية غردون في عام 1902، والتي صارت جامعة الخرطوم عندما نال السودان استقلاله. عند بدايته، كان مدى التعليم العالي في السودان محدوداً للغاية، وعند الاستقلال في العام 1956، كانت جامعة الخرطوم الجامعة الوحيدة في البلاد، وكان الطلاب يفدون إليها من واحدة من المدارس الثانوية الأربع في البداية ومن ثم الخمس أو الست مدارس ثانوية. كانت هناك كليات عديدة، مثل كلية السودان التكنولوجية وكلية الآداب السودانية، وكذلك أيضاً المعهد الاسلامي، والتي كانت تهدف كلها إلى تدريب الطلاب في حقول دراسية معينة.[3] كانت كلية غوردون التذكارية أجنبية في البدء، بريطانية في الغالب، في حفاظها على الطبيعة الكولونيالية للتأسيس وأهداف المؤسسة. وقد تغير هذا بعد الاستقلال، عبر جهود بُذلت من قبل الدولة لجلب المزيد من السودانيين إلى هيئة الأساتذة، وصارت معلنة أكثر مع مرور الزمن ومع توسع النظام التعليمي.

لعب طلاب التعليم العالي في السودان دوراً مهماً في السياسة السودانية منذ الحقبة الاستعمارية. وغالباً ما بدأ الطلاب المنخرطون في كلية غردون التذكارية حيواتهم المهنية بالانضمام إلى الدولة بوصفهم موظفون في الخدمة المدنية، للدولة الاستعمارية في الأول، ومن ثم في دولة السودان حديثة الاستقلال. كان التسجيل في الجامعة نشاطاً ذا مكانة عالية، يضمن قُرباً من السلطة، في الحقبة الاستعمارية، وقد شكل طلاب وخريجو كلية غردون التذكارية جزءاً من الحركة الوطنية، تمظهرت في مؤتمر الخريجين الذي نادى بالاستقلال لاحقاً.[4] في عام 1964 أشعل مقتل طالب من جامعة الخرطوم على يد الشرطة، مظاهرات توجت بثورة أكتوبر التي اطاحت بالجنرال إبراهيم عبود (1900-1983) الضابط العسكري السوداني، الذي كان وقتها رئيساً للسودان لست سنوات في سدة السلطة.[5]

وفي أعقاب صعود ضابط عسكري آخر، اللواء جعفر نميري، إلى الرئاسة في العام 1969، ظلت الأنشطة الطلابية منبعاً للسياسة المعارضة، وكانت في نظر النظام مهدداً جدياً لشرعيته. وتواصلت الاحتجاجات والأنشطة الطلابية على امتداد السبعينيات 1970 والثمانينيات 1980، رغم مجهودات الدولة المتزايدة لمراقبة وتنظيم الحياة الجامعة ومنع السياسة المعارضة العلنية. في فبراير من عام 1970، انشأت الدولة السودانية لجنة وزارية تقنية للإشراف على جامعة الخرطوم. أوصت اللجنة بإنشاء مجلس قومي للتعليم العالي، والذي ستكون الجامعة خاضعة له. وقاد هذا لتأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عام 1971 والمجلس القومي للتعليم العالي في عام 1972، تبعها إقرار مرسوم تنظيم التعليم العالي في العام 1975.[6] بعد عشر سنوات، وفي أعقاب ثورة أبريل، جاءت جهود لفتح مساحات الجامعات أكثر. ظلت المؤسسات، تحت قانون تنظيم الجامعة لعام 1985، إلا أنها صارت تركز على تنسيق أنواع اكثر تبايناً من المؤسسات عما كانت عليه الحال في بواكير السبعينيات 1970.

لكن في العام 1989، عندما وضع انقلاب عسكري آخر العميد عمر البشير ونظام الإنقاذ في السلطة، بدأت الدولة السودانية

3 محمد عمر بشير، **تطور التعليم في السودان 1، 1898-1956**. أوكسفورد: كلاريندون، 1969.

4 هيذر شاركي، **العيش مع الكولونيالية**، بيركلي ولوس أنجلوس: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2003.

5 دبليو. جي. بريدج، **الانتفاضات المدنية في السودان الحديث: «ربيعات الخرطوم» لعام 1964 و1985**، لندن، المملكة المتحدة، نيو يورك، أن واي: بلوزمبري، 2015.

6 مهدي أمين التوم، «خواطر حول تنظيم التعليم العالي في السودان»، **سودانيز أونلاين**، 17 يونيو 2019، https://sudaneseonline.com/board/7/msg/1560785104.html.

جهوداً أكبر للتحكم في الفضاءات الجامعية، ومنع الاحتجاجات، ولا-مركزة التعليم العالي. أجاز مرسوم جمهوري، صدر في العام 1990، شمل توصيات صادرة عن مؤتمر الخرطوم للتعليم العالي، في أعقاب ما صار يُعرف بثورة التعليم العالي، جرَّد أماكن التعليم مثل المعاهد العلمية، من الحق في، أو الحاجة إلى، الالتزام بالمعايير العالمية.[7] وفي ظل توسعات كبيرة، أُسست جامعات في أماكن أخرى على امتداد القطر- والتي غالباً ما رُفعت من مراكز تعليمية، ومدارس ثانوية، في الغالب من دون إشراف كافٍ أو دعم للجودة. وقد عنى ذلك، أن هذه المؤسسات الجديدة، بينما استوعبت المزيد من الطلاب ووسعت المداخل إلى الدرجة الجامعية، كان لها احجام كبيرة للدفعات الدراسية، ومعدات وأدبيات محدودة لينهل منها الطلاب، وكذلك أيضا تدريس ضعيف أو غير مؤهل.[8] كانت الاهداف المعلنة لمشروع التمكين، هي زيادة مقدرة الدولة عبر زيادة عدد موظفي الدولة المؤهلين.[9] لكن، كما خدمت مبادرة التمكين الغرض السياسي، بمكافأة داعمي النظام على ولاءهم، مضمنة أولئك الموالين ايدولوجياً للنظام، في كل مستويات الحكومة، فقد كان للتوسع في التعليم العالي أيضاً تبعات سياسية، مخففة السلطة السياسية لجامعة الخرطوم والأهمية الرمزية لمساهمة أساتذتها وطلابها في النشاط المعارض.

أدت الميزانية المحدودة للتعليم العالي اثناء حقبة الانقاذ إلى إضعاف رواتب المحاضرين الجامعيين، وقد كان لهذه السياسة تبعات سياسية واجتماعية على حد سواء. في التسعينيات 1990، جعلت الرواتب المنخفضة التنظيم والفعل السياسي للأساتذة أكثر صعوبة، باعتبار مواقفهم المحفوفة بالمخاطر. وعندما نفذت الدولة الاصلاحات النيو لبرالية في بواكير الالفية الثانية 2000، صارت الأجور ناتجاً ثانوياً لنظام حاول جعل الجامعات أكثر اكتفاءً ذاتياً عبر رسوم الطلاب. وقد ساهم ذلك في ضعف الظروف المادية للمحاضرين الجامعيين، الذين استجابوا لهذه الضغوط باللجوء إلى الأعمال الاضافية لمعيل أسرهم. وقد أخبرنا بعض ممن قابلناهم أن هذه العوامل قد حدت من قدرتهم على النشر أو الاتجاه إلى البحث، حتى قبل الحرب.

بينما جوبه جميع المحاضرين الجامعيين بهذه التحديات، كانت التحديات الاقتصادية الناجمة عن التقشف حادة خارج العاصمة على وجه الخصوص، حيث وجد المحاضرون الجامعيون، حتى أولئك الحاصلين على درجة الدكتوراة، فرصاً أقل لزيادة دخولهم عبر العمل الاستشاري للشركات أو المنظمات. ساهمت الأجور الضعيفة والفرص المحدودة في استنزاف العقول، عبر هجرة المحاضرين الجامعيين إلى البلدان الأخرى- غالباً في الخليج حيث وجدوا التوظيف مقابل أجور أعلى.[10] في ذات الوقت الذي طُبقت فيه هذه الإجراءات، شجعت الخصخصة وإعادة الهيكلة النيو لبرالية إنشاء الجامعات والكليات الخاصة داخل السودان، التي وفرت التوظيف للمحاضرين مع هشاشة أكبر ومقابل أقل.

وقد ساهم هذا في بنية التعليم العالي بالصورة التي وجد عليها قبل الحرب. وبحلول أبريل من العام 2023، استضاف السودان أكثر من 35 من الجامعات العامة. وكان به أيضاً أكثر من 118 جامعة وكلية خاصة، أسست معظمها بعد عام 2000 تباينت هذه المؤسسات الخاصة،[11] إذ عد بعضها بوصفه جامعات أو كليات أهلية، وهي مؤسسات غير حكومية تتلقى معظم تمويلها

7 مهدي أمين التوم، «خواطر حول تنظيم التعليم العالي».

8 عطا البطحاني، «مُساءلة أزمة الأكاديميين السودانيين: إنتاج المعرفة أم إعادة تدوير الأيدولوجيات». في **المثقفون السودانيون في البيئة العالمية: انتزاع رأس المال الثقافي**، حُرر بواسطة غادة كدودة وسندرا هيل، لانهام: ليكسنقتون بوكس، 2022، 133-151.

9 ألدن يونق، «الأصول الفكرية «لعقود العزلة» في السودان، 1989-2019». **الرأسمالية: دورية التاريخ والاقتصاديات** 1/2 (شتاء 2011): 196-226.

10 مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع بروفيسور فدوى عبد الرحمن علي طه، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 9 فبراير 2024.

11 عرض بوربوينت داخلي، وزارة التعليم العالي، 2017، غير منشور. رغم ذلك تشير المقابلات اللاحقة أنه بحلول 2023 كانت هناك 39 جامعة حكومية وعديد من الجامعات والكليات الخاصة في البلاد.

من المجتمعات المحلية وتفرض رسوم دراسية أقل، بينما كان البعض الآخر مؤسسات خاصة ذات أسعار أعلى، والتي يأتي دعمها المالي من رجال الأعمال داخل السودان، وإن كان من خارجه، فمن الخليج في الغالب.[12] شملت هذه المؤسسات الكثير من كليات الطب، عبر 70 برنامج في السودان لتشكل نسبة 23 بالمئة من المجموع الكلي لكليات الطب في البلدان الافريقية جنوب الصحراء.[13]

كان العثور على الاحصائيات المتعلقة بأعضاء هيئات الأساتذة والطلاب للعام 2023 صعباً، لكن الأرقام من العام 2017 تشير إلى شبكة واسعة من الطلاب ونسبة الأساتذة إلى الطلاب تقريباً 60:1. في العام 2016 أحصت وزارة التعليم العالي 648.170 من الطلاب المُسجلين في مستويات ما قبل التخرج والدبلوم، وأعداد المَسجلين لنيل درجات الماجستير، والدكتوراة والدبلومات العليا بـ35.255. تستثنى هذه الاحصائيات طلاب الكليات التقنية والمعاهد الأخرى، مما يشير إلى أنه بحلول عام 2017، أن عدد المسجلين في التعليم العالي على امتداد القطر قد بلغ ما يقارب الـ 700.000. ويبدو أنه من المرجح،[14] وباعتبار مجهودات وزارة التعليم العالي لتوسيع البرامج وفرصة الوصول إليها في السنوات الست اللاحقة، بالإضافة أيضاً إلى التأخيرات في السنة الأكاديمية والزمن المفقود بين 2018 و2021، فقد ازداد العدد، ليصير المجموع الكلي لعدد الطلاب إلى ما يقرب المليون. ورغم أننا لم نتمكن من الحصول على إحصاءات رسمية فيما يتعلق بالتوزيع الجندري، فإن تجربة المؤلفين، بالإضافة إلى التعليقات أثناء المقابلات، تقترح أن النساء قد شكلن ما يربو عن النصف بقليل من جملة الطلاب، بنسبة تتباين بين البرامج.

وقد دُرس هؤلاء الطلاب بواسطة كادر محدود من هيئة الأساتذة، الذين ظلوا مشغولين للغاية. وقد دونت وزارة التعليم العالي، في العام 2016، أن لها مجموعاً كلياً يبلغ الـ 14.169 من أعضاء الطاقم التعليمي في مؤسسات التعليم العالي التابعة لها، 8.357 منهم من الحاصلين على درجة الدكتوراة، و5.812 من الحاصلين على درجة الماجستير. بالإضافة إلى إدراج الطلاب في برامج درجة الماجستير والدكتوراة المحلية، وعينها على زيادة عدد الأساتذة المؤهلين، بذلت الوزارة جهداً في إيفاد الطلاب إلى الخارج للحصول على الدرجتين.[15] وقد عنى هذا، مُضافاً إليه عودة بعض من أعضاء هيئات التدريس المغتربين بعد الثورة في 2019، تنامياً في عدد الأساتذة من الحاصلين الدرجات العليا، رغم أن ذلك كان على نطاق متواضع. وكما هو الأمر بالنسبة إلى الطلاب، فإن الحصول على الإحصاءات المتعلقة بالتوزيع الجندري لهؤلاء المحاضرين صعب. رغم ذلك، من تجربتنا، فإن عدد هؤلاء المحاضرين كان مقسماً بالتساوي بين الرجال والنساء على وجه التقريب، وإن كان عدد الرجال أكبر في المواقع من شاكلة الاستاذة المتفرغين.

واجه التعليم العالي في السودان تحديات لوجستية في الأعوام الخمس السابقة للحرب وقد عطل هذا الطلاب بأشكال كبيرة وشوه التقاويم الأكاديمية. وعندما اندلعت الاحتجاجات في ديسمبر 2018، أغلق نظام الانقاذ كل الجامعات، لتستأنف الدراسة مع نهايات سبتمبر 2019 عقب توقيع الوثيقة الانتقالية التي أسست حكومة انتقالية في أعقاب ثورة ديسمبر. أغلقت الجامعات مُجدداً بعد ستة أشهر، في مارس 2020، أثناء جائحة الكوفيد 19، لتعاود الفتح بعد ثلاثة إلى ستة أشهر. أُجلت الدراسة مرة أخرى، على الأقل في الخرطوم، عقب انقلاب أكتوبر 2021 العسكري والمظاهرات المضادة للانقلاب التي شلت المدينة لشهور عديدة. وقد كان هذا الإغلاق الأخير هو الاكثر حدة بجامعة الخرطوم، حيث نفذ اعضاء هيئة التدريس إضراباً مطالبين مقابلاً

12 تقرير داخلي، وزارة التعليم العالي، 10 مارس 2024، غير منشور.

13 إسراء عبد الله عبد الواحد محجوب وآخرون، «الحرب والتعليم: الهجمات على كليات الطب أثناء الصراع المسلح الجاري، السودان، 2023». **الصراع والصحة** 1/18 (29 مارس 2024).

14 عرض بوربوينت داخلي، وزارة التعليم العالي، 2017، غير منشور.

15 عرض بوربوينت داخلي، وزارة التعليم العالي، 2017، غير منشور.

أفضل، مبقين الجامعة لوقت أطول حتى. أستغرق الأمر بالنسبة إلى بعض الطلاب، دون ذنب منهم، ما يقارب العشر سنوات لإكمال برنامج أكاديمي مدته خمس سنوات. حتى الجامعات التي كانت فيها نسبة أقل من التأخيرات، فقد أدت الإغلاقات إلى دفعات مشوهة من الطلاب وصفوف دراسية أكبر، وسنتين إضافيتين من الدراسة. تعرضت التقاويم الجامعية للخلخلة، حيث انتهز الأساتذة الافراد والجامعات كل فرصة لتعويض الزمن، واضعين الضغط على الشعب لتستوعب فصولاً دراسية ذات أحجام أكبر ومطالبة بالمزيد من الإشراف.

مؤسسات التعليم العالي والحرب

دمرت الحرب مؤسسات التعليم في السودان من قمتها إلى أخمصها، من وزارة التعليم العالي مروراً بكل المستويات حتى الجامعات والكليات المنفردة. علاوة على دمار المساحة الفيزيائية حيث يجري العمل، تسببت الحرب في نزوح معظم الموظفين الحكوميين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب. وقد شكل هذا ضغطاً على الادارات الضعيفة، خالقاً تحدياتٍ في التواصل والتعاون على كل المستويات، لذلك ظلت القرارات تتخذ ببطء، في الغالب، ومن دون تنسيق داخل المؤسسات أو بين الجامعات المختلفة والوزارة.

منذ بداية الحرب، استمرت وزارة التعليم العالي في العمل، رغم أن إدارتها، بقيادة وزير مؤقت منذ انقلاب 2021، ظلت بطيئة الاستجابة، حيث نزح الوزير المؤقت وأغلب الموظفين الوزاريين. وقد ترافقت تحديات القيادة والتنسيق، مع حالة النزوح الجماعي للموظفين الوزاريين. شكلت وزارة التعليم العالي لجنة، تحت إشراف جامعة الجزيرة، لمراقبة المؤسسات التعليمية المتأثرة بالحرب، تتخذ من ود مدني، في ولاية الجزيرة مقراً لها، وتصدر توجيهاتها من هناك. مع غزو الدعم السريع لود مدني والمناطق المحيطة بها في ديسمبر 2023، انتقلت انشطتها إلى بورتسودان، حيث صار مقرها الرئيسي منذ ذلك الحين. ونتيجة لذلك صارت القرارات المتخذة من قبلها بطيئة، مقتفيه في بعض الاحيان أثر جامعات مفردة، فجامعة الخرطوم، على سبيل المثال، بدأت الكورسات التعليمية على شبكة الإنترنت قبل أن تتلقى الأمر بذلك. على الرغم من ذلك، اعتمدت الجامعات على الوزارة في اللوجستيات والمعلومات، بما في ذلك النسخ الاحتياطية من سجلات الجامعات.

تعمل وزارة التعليم العالي تحت إشراف الحكومة التي كونتها القوات المسلحة السودانية. وبذلك، فقد عملت على تحقيق مصلحة التعليم العالي في إطار سلطة أولوياتها ومصالحها المادية مركزة على الحرب. وقد انعكس هذا على الموارد المخصصة لدعم اعضاء هيئات التدريس في الجامعات العامة، حيث القرارات مُتخذة بواسطة وزارة مالية تعمل تحت سلطة عسكرية. بينما حصل الموظفون الوزاريون على أجورهم كاملةً، فإن طاقم الجامعة يحصل على نسبة 60 بالمئة من الأجر. الموارد المتاحة للمبادرات الأخرى متقشفة، وخاضعة للموارد المتاحة للوزارة أو الجامعات بصورة فردية.

دُمرت البنية التعليمية في السودان بطرق جدية وطويلة المدى. وزارة التعليم العالي، بعد أن أجرت جرداً لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، حددت درجة الدمار للطواقم والجامعات بوصفها درجة حادة. دُمرت كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الخرطوم، وعدة ولايات أخرى، بما في ذلك المقرات الرئيسية للوزارة نفسها، التي أُحرقت على نحو تام، ومكتب الادارة العامة للقبول وتقويم وتوثيق شهادات التعليم العالي، حيث حطُمت وسُرقت كل المحتويات، بما في ذلك أجهزة ومعدات قيمة.[16]

أُحرقت العديد من الجامعات ونُهبت ودُمرت، وتضمن ذلك كليات عديدة وبنية تحتية، ومعامل، وورش، ومكتبات، وقاعات، ومكاتب إدارية. وقد كان الدمار أكثر وضوحاً في جامعة أم درمان الأهلية حيث أُحرقت مكتبة وأرشيف مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، وجامعة النيلين، التي تم احتلالها بواسطة قوات الدعم السريع. وقد وُثق الدمار الذي حاق بكلتيهما في صور فوتوغرافية ولقطات فيديو، نُشر معظمها على وسائط التواصل الاجتماعي. وفي حالات عديدة، لن يُعرف مدى الدمار فيها

16 تقرير داخلي، وزارة التعليم العالي، 10 مارس 2024، غير منشور.

حتى تنتهي العدائيات في المنطقة على نحو دائم. وقد كان دمار البنية التحتية الفيزيائية للجامعات خارج الخرطوم أيضاً واسعاً، وعلى وجه الخصوص في دارفور. وهذا أيضاً، وُثق بواسطة وزارة التعليم العالي، وكذلك من قبل الأساتذة في الجامعات موضع السؤال، الذين وصفوا على نحو وافٍ حجم الدمار، الذي شمل دمار جامعة زالنجي، وجامعة الجنينية، وجامعة نيالا في دارفور، وجامعة الجزيرة، وجامعة البطانة في ولاية الجزيرة.

للوتيرة السريعة لاندلاع الحرب، وحجم الدمار، تبعات على السجلات الأكاديمية. لمعظم الجامعات نسخ رقمية من سجلاتها محفوظة في مخدمات الجامعة. بعيداً عن المعارك الأولية، استطاعت بعض الجامعات، مثل جامعة أم درمان الاسلامية، أن تؤمن مخدماتها وتنقلها إلى مواقع آمنة.[17] وأخرى قريبة من قلب المعركة، مثل جامعة الخرطوم، وجامعة النيلين، وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، فقدت المنفذ إلى مخدماتها. وقد سبب هذا مشاكل جدية فيما يتعلق باستعادة السجلات الأكاديمية لطلابها.

وقد جرت عملية تأمين السجلات الأكاديمية على مدى ستة إلى ثمانية أشهر، على الأقل في جامعة الخرطوم، ولا زالت مستمرة في جامعات أخرى. بعد بعض الوقت وكثير من الجهد، من قبل إداري جامعة الخرطوم، وموظفي الخدمة المدنية في وزارة التعليم العالي، تمكنت الجامعة من الوصول إلى السجلات الاحتياطية للدبلومات الممنوحة لخريجيها وكذلك إلى سجلات الطلاب في الجامعة والأعوام التي سُجلوا فيها.[18] حصلت، معظم الجامعات، على نُسخ صُنعت من قبل الكليات المنفردة، لسجلات خريجيها، وكذلك على نسخ احتياطية من السجلات مخزنة مركزياً لكل سجلات درجات الخريجين. وقد سمح لها ذلك بإصدار الدرجات وتوفير التوثيق للعديد من الطلاب، وإن لم يكن لكلهم، للكورسات التي أكملوها.

على الرغم من ذلك، في ولايات أخرى، كانت عملية تأمين السجلات الأكاديمية وجعلها متاحة أكثر صعوبة حتى. وربما تكون جامعة الجنينة قد فقدت الوصول إلى مخدماتها، وتتوقع أن تكون سجلاتها الأكاديمية قد امحت بالكامل. في جامعة نيالا، اتخذ الاداريين والأساتذة إجراءات بطولية، مُسلحين أنفسهم بالأسلحة النارية ليتمكنوا من الوصول إلى مباني الجامعة لأخذ مخدماتهم ونقلها إلى موقع آمن، ظلت محفوظة فيه منذ ذلك الحين، بما أن نقل المخدمات من نيالا قد يعرض معداتهم الالكترونية إلى السرقة والنهب.[19] كان هناك حديث حول نقلها إلى الجزيرة، قبل سقوطها في قبضة الدعم السريع. انعدام الأمن في الطرق، انتقال إداري وزارة التعليم العالي وإداري الجامعة إلى شرق السودان، يعني أن ذلك لم يحدث. وعلى نحو مشابه، في جامعة زالنجي حيث وجدت سجلات أكاديمية عديدة في صيغة ورقية فحسب، تمكن الاداريون من تأمينها وجلبها إلى موقع آمن، حيث لا زالت الجهود لرقمنتها وإرسالها إلى مكانٍ آخر جارية.[20]

جامعات الولايات الأخرى، مثل الموجودة في غرب كردفان والجزيرة، والتي لم يندلع فيها القتال منذ بداية الحرب في أبريل 2023، توفر لهم الوقت لاتخاذ الاحتياطات، ومن ضمنها التخطيط لأين يمكن أن يحفظوا سجلاتهم وكيف يؤمنونها في حالة انتشار الصراع. وقد ثبتت ضرورية، مثل هذه الخطط، بحسبان تمدد الحرب إلى ولايات الجزيرة وسنار وكذلك أيضاً إلى مُعظم كُردفان بين ديسمبر 2023 وأغسطس 2024.

17 مقابلة مع د. حسناء عبد الله أحمد صالح، كلية اصول الدين، جامعة أم درمان الإسلامية، القاهرة، 3 فبراير 2024.

18 مقابلة مع بروفيسور علي رباح، سكرتير الشؤون الأكاديمية، جامعة الخرطوم، 3 يناير 2024، عبر تطبيق زوم.

19 مقابلة مع د. إبراهيم السعيد، عميد شؤون الطلاب، جامعة نيالا، حالياً جامعة جوبا، 1 فبراير 2024.

20 محادثة هاتفية مع د. محمد تبن، اقتصاديات زراعية، جامعة زالنجي، 4 يوليو 2024.

تباينت على نحو واسع حالة السجلات الأكاديمية للجامعات الخاصة والأهلية. للعديد من الجامعات الخاصة، ومن ضمنها جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا وجامعة الأحفاد، سجلات احتياطية في مُخدمات خارج السودان. وقد استطاعوا تطمين الطلاب أن سجلاتهم بقيت سليمة في وقت مُبكر، واستطاعوا، نظرياً، توفير منفذ للطلاب إليها، رغم أن ذلك كان أكثر بطئاً على المستوى العملي. جامعات خاصة وأهلية أخرى لم يكن لها مثل هذه السجلات الاحتياطية. ومن غير الواضح ما إذا كانت لهذه الجامعات طريقة للوصول إلى سجلات طلابها، رغم أنها، على المستوى النظري أيضاً، تستطيع الحصول على نسخ احتياطية من وزارة التعليم العالي على الأقل بالنسبة إلى الحاصلين على الدرجات واسماء الطلاب المسجلين وأعوام تسجيلهم.

بالنظر إلى التباين، فليس من المفاجئ أن الطلاب يواجهون تباينات أعظم حتى، فيما يتعلق بطرق الوصول إلى سجلاتهم. مُنحت جامعة الخرطوم الاذن من وزارة التعليم العالي لإصدار الشهادات الرقمية للطلاب الذين تخرجوا. يمكن أن توثق هذه الشهادات في كسلا، حيث أعلنت وزارت التعليم العالي فتح نافذة لتوثيق الشهادات الجامعية وتسجيل الشهادات الجامعية في جامعة كسلا، في الاسبوع الأخير من فبراير 2024. يعوض هذا المركز مركزاً مماثلاً آخر والذي أُغلق في جامعة الجزيرة. وقد علق الطلاب على وقت الانتظار للشهادات والاوراق، وعلى التكلفة، وعلى وجه الخصوص عند الطلب من خارج البلاد.

بينما تستطيع جامعات شرق السودان، بما في ذلك جامعة البحر الأحمر، وجامعة كسلا، وجامعة القضارف، وفي شمال السودان، بما في ذلك جامعة وادي النيل وجامعة دنقلا، استعمال هذه النافذة، إلا أن جامعات أخرى لا تزال متأخرة عن ذلك. ويعود ذلك إلى التحديات المذكورة أعلاه في تأمين السجلات وكذلك إلى العوائق اللوجستية في اصدار سجلات الطلاب على شبكة الإنترنت أو عبر النوافذ الرسمية المرتبطة بالكفاءة الادارية والتجربة. حتى داخل الجامعات، يتباين هذا من كلية إلى كلية أخرى. للجامعات الخاصة والأهلية نفس المشاكل، فقد زود بعضها الطلاب بأوراقهم بسرعة، بينما استغرقت أخرى وقتاً والبعض الآخر لم يمنحها حتى أغسطس 2024.

أثر الدمار والنزوح الذي نكب الوزارة والحرم الجامعية، على عمليات الجامعة، وخصوصاً على الدورة الدراسية. في أبريل 2023، أُجلت المحاضرات والسنة الأكاديمية بالكامل تقريباً، وعلى وجه الخصوص في الخرطوم ومناطق الصراع الأخرى، رغم ذلك، بعد شهور لاحقة، استأنفت جامعات عديدة الدورة الدراسية وفصولها الدراسية. بنهاية 2023، بدأت جامعة الخرطوم محاضراتها على شبكة الإنترنت. بعد سلسلة من المحاورات مع الجامعات، عقدت وزارة التعليم العالي اجتماعاً مع مدراء الجامعات العامة في بورتسودان في 10 مارس 2024، وجهت فيه الجامعات إلى الولايات الآمنة والمستقرة لتعاود فتح ابوابها وتباشر دروسها، مشددة على الحاجة إلى الانتقال ما أمكن إلى التعليم الالكتروني ومنصات التعليم عن بعد.[21] وأُخبرت الجامعات في مناطق الصراع، أنها في حال وصولها إلى عدد كافٍ من الطلاب مخولة لاستئناف الدورة الدراسية كذلك. وقد اتخذت الجامعات هذا الإجراء على مستوى الكليات، حيث اتخذ بعضها على الاقل القرار باستئناف الدراسة، ما أن تصل إلى نسبة 60 بالمئة من الطلاب. تساعد هذه التوجيهات على تفسير، مسح أُجري بواسطة باحثين في الكليات الطبية، والتي وجدت أن نسبة كبيرة من الطلاب، تقريباً بنسبة 60 بالمئة، قد استأنفوا دراساتهم بدرجة ما، رغم تعرض نصفهم إلى هجمات في غمار الحرب.[22] واجهت جامعت دارفور التحديات الأشد حدة في العودة إلى العمل: أعاق النزوح الكبير، وانقطاعات الإنترنت والعنف المستمر، عمليات الجامعات على امتداد دارفور، رغم الجهود الحثيثة للأساتذة والإدارات.[23]

21 تقرير داخلي، وزارة التعليم العالي، 10 مارس 2024، غير منشور.

22 محجوب وآخرون، «الحرب والتعليم».

23 محادثة هاتفية مع د. محمد تبن، اقتصاديات زراعية، جامعة زالنجي، 4 يوليو 2024.

جاء الانتقال الموسع للتدريس عن بعد وعبر الإنترنت، من جامعة الخرطوم، التي بدأت الدروس على الإنترنت على نحو مبكر للغاية، ابتداءً في بعض الحالات مُبكراً منذ أكتوبر 2023. وقد كان هذا في غاية الصعوبة، بما أن مخدمات الجامعة قد فقدت، ومنصات الإنترنت العادية لم تكن متاحة. مع استئناف الدورة الدراسية على مستوى الكليات، حاولت بعض الكليات «على ضوء تشتت أساتذتها وطلابها» في تدريب محاضريها على التعليم على شبكة الإنترنت. يقول المحاضرون أن ذلك لم يكن سلساً. كما أنها لم تكن دائماً كاملة ـ حيث كان الأساتذة والطلاب، ولا زالوا، يعيشون في ظروف متباينة، بعضهم في مناطق المعارك النشطة في الخرطوم ودارفور والبعض الآخر خارج السودان. يقرر المحاضرون الوسيط الذي سيستخدمونه في المحاضرات، عادة بعد استفتاء طلابهم. قدم بعضهم محاضرات على تطبيق قوقل ميت مباشر. واستخدم بعضهم التدوينات الصوتية على تطبيقات واتساب وتلغرام، لإرسال أجزاء من محاضراتهم إلى مجموعات من الطلاب، إضافة إلى ذلك وعند توفر الإنترنت فقد نظموا أحياناً نقاشات وأسئلة عبر قوقل ميت بعد المحاضرات. وقد أعد بعضهم شرائح بور بوينت أو بي دي أف من المعلومات الأساسية، إما لمصاحبة المحاضرة، أو لتُستَخدم عندما تكون الشبكة ضعيفة للغاية على تحمل إرسال المذكرات الصوتية.[24]

أدى كل هذا، لأن تعقد جامعة الخرطوم امتحانات على نحو مذهل، في مبادرة بدأت مُسبقاً بحلول ديسمبر 2023. من ثم، استطاعت الجامعة تنظيم الامتحانات النهائية لطلاب السنة الرابعة والخامسة، وتخريج الذين تمكنوا من الحضور. وقد تم هذا في مراكز عديدة في ود مدني، وعطبرة، وبورتسودان، وكذلك في مراكز امتحانات بمصر في جامعة القاهرة.[25] عُقدت مجموعة أُخرى من الامتحانات في مايو 2024، باستخدام مراكز امتحانات، في عطبرة، وبورتسودان، وكسلا، وكذلك أيضاً في السعودية ومصر. ورغم أنها لم تكن مكتملة، حيث لم تقدر بعض الكليات على فعل ذلك، فقد سمحت لعدد مقدر من الطلاب مواصلة الدراسة، وحتى التخرج، منذ بداية الحرب. أُستخدم النموذج بواسطة جامعات سودانية أخرى، التي بدأت الحديث عن أفضل الطرق لتنظيم امتحانات نهائية للطلاب الذين انتقلت دروسهم إلى شبكة الإنترنت.

بنيت قرارات الجامعات الخاصة والأهلية، إلى حد كبير، على مواردها وفرصها، بما أنهم لم يتلقوا أي تمويل من الدولة. استطاعت بعض الجامعات الخاصة على رأس القائمة أن تنتقل إلى بلدان أخرى وتُعتَمد فيها. استطاعت، جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا، على سبيل المثال، من الانتقال وأداء الدورة الدراسية للطلاب في رواندا وتنزانيا. أنشأت جامعة الأحفاد مكتباً في القاهرة، حيث عقدت الامتحانات النهائية لطالبات السنة الخامسة من كلية الطب، المستحقات للجلوس لهذه الامتحانات في مايو 2023. ولم تكن قادرة لمدة طويلة من الزمن على استئناف الدراسة العامة، رغم أن التقارير تشير إلا أنهم بدأوا في ذلك في اغسطس 2024 بالشراكة مع جامعة مصرية، على الأقل بالنسبة إلى برامج دراسية معينة.

خُربت بشدة الجهود الرامية إلى استمرار الدراسات والمحافظة على حد أساسي من عمل الاداري بالجامعات، مع غزو الجزيرة بواسطة الدعم السريع في ديسمبر 2024. في الشهور التي أعقبت بداية الحرب في أبريل 2023، نقلت العديد منها طواقمها ومكاتبها الادارية إلى ود مدني لكي تتمكن من مواصلة العمل. نقلت، وزارة التعليم العالي، أيضاً مخدماتها إلى هناك، وباشرت عملها من هناك. صارت ود مدني مركزا لعمليات، ومركزاً لامتحانات جامعة الخرطوم، التي عملت بالتعاون مع جامعة الجزيرة. وقد خططت الجامعات الاخرى التي استأنفت دراستها على الإنترنت لفعل الشيء نفسه.[26]

24 مقابلة مع د. خليفة عمر، قسم التاريخ، جامعة الخرطوم، 24 يناير 2024، عبر تطبيق واتساب.

25 مقابلة مع بروفيسور علي رباح، عميد الشؤون الأكاديمية، جامعة الخرطوم، 3 يناير 2024، عبر تطبيق زوم.

26 مقابلة مع د. عمر عبد الله حميدة، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 17 يناير 2024، عبر تطبيق واتساب.

مع تمدد الحرب إلى ولاية الجزيرة، خُربت تلك الخطط. قطعت خسارة ود مدني، جداول الامتحانات التي وضعتها جامعة الخرطوم، حيث أجلت خططها لفبراير 2024، حتى مايو. أجلت جامعات أُخرى خططها للامتحانات، وتحاول أن تضع ترتيبات أُخرى. كان تمدد رقعة الحرب مصحوباً بانقطاعات في الاتصالات، أولاً في الجزيرة في ديسمبر ومن ثم على امتداد القطر بحلول فبراير.[27] وقد جعل ذلك الإبقاء على استمرار الدروس على شبكة الإنترنت بالنسبة إلى الطلاب والأساتذة، أكثر صعوبة حتى، مؤجلاً الدراسة للطلاب على امتداد البلاد، وجاعلاً الدراسة على شبكة الإنترنت أمراً صعباً، على وجه الخصوص، في دارفور.

27 «نادت 92 منظمة غير حكومية بإعادة إنشاء البنية التحتية للاتصالات السلكية واللا سلكية على امتداد السودان»، لجنة الإنقاذ الدولية، 15 مايو 2024، https://www.rescue.org/press-release/92-ngos-urgently-call-re-establishment-telecommunications-infrastructure-across-sudan.

آثار الحرب على الطلاب والأكاديميين السودانيين

كانت آثار الحرب على الطلاب والأكاديميين السودانيين متوافقة مع تجارب الطبقة الوسطى السودانية عموماً، رغم أنهم واجهوا تحديات، وعلى وجه الخصوص لوظائفهم وقدرتهم على الدراسة. عندما بدأت الحرب في 15 أبريل 2023، اندلعت المعارك أولاً في الخرطوم، ثم دارفور، وتركزت في المدن، حيث توجد الغالبية العظمى من الجامعات. وبينما اتخذ كلا الطرفين المتحاربين، قوات الدعم السريع، والقوات المسلحة السودانية، قواعد على امتداد الخرطوم، سرعان ما جعلت الحرب العاصمة غير صالحة للسكنى، متسببة في أن يغادر الناس الذين لهم القدرة على ذلك، إلى مدن وقرى أكثر أمناً داخل السودان وفي البلدان المجاورة. قد يكون حجم وسرعة هذه الحركة غير مسبوقين في الأزمنة الحديثة. بحلول أغسطس 2024، قدرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة أن أكثر من 10.3 مليوناً قد أُجبروا على النزوح، 2.1 مليون من الناس إلى بلدان أخرى، و7.9 مليوناً آخرون من الناس داخل السودان.[28]

تمثل هذه الأرقام الحد الأدنى، وقد أخذت عن البيانات التي جمعتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، عبر مراقبة معسكرات النازحين داخلياً، والسودانيين المسجلين في البلدان المجاورة بوصفهم لاجئين أو طالبي لجوء. ارتفع النزوح داخل السودان في ديسمبر 2023، مع دخول قوات الدعم السريع ولاية الجزيرة وسيطرتها على ود مدني، جالبة الصراع إلى مدينة لجأ إليها العديدون. يُقدر عدد من فروا من الخرطوم إلى مدني بما يقارب 234.000 شخصاً. أُجبر العديد على النزوح مجدداً، بجانب آخرين من سكان الجزيرة، الذين صاروا عندها نازحين حديثا.[29]

بالنسبة إلى من ينتمون إلى الطبقة الوسطى من ذوي الموارد والعلاقات العائلية ـ ومن ضمنهم العديد من أساتذة وطلاب الجامعات ـ لم يتضمن النزوح، على الاقل في البداية، الانتقال إلى معسكرات النزوح أو التسجيل بوصفهم لاجئين أو طالبي لجوء في الأقطار المجاورة، فقد انتقلوا إلى بيت العائلة أو أحد الأقارب في منطقة أكثر أمناً في السودان. انتقل آخرون إلى بلدان مجاورة، ليس عبر آليات اللجوء بل عبر التقديم للفيزا وإيجاد طرق للحصول على الإقامة، إما بوصفهم طلاباً، أو موظفين في شركات مملوكة بواسطة أقارب، أو عبر أعضاء العائلة الذين تسمح لهم أوضاع فيزاتهم أن يكفلوا آخرين. وقد انعكست بعض الطرق التي سعوا بها إلى الإقامة في الاحصائيات الرسمية.

ولا يعني ذلك أن مثل هذا النزوح لم يكن عسيراً، النزوح، بالتأكيد، حتى ولو كان إلى منزل العائلة أو عبر الفيزا والشبكات الأسرية، صاحبته خسارة بليغة. ولأن الحرب اندلعت على نحوٍ مفاجئ للغاية، فقد غادر العديدون الخرطوم وفي بالهم أن الحرب ستنتهي بسرعة، وأنهم سيكونون قادرين على العودة. نتيجة لذلك، فقد خلفوا ورائهم أشياء ثمينة. وقد قيل لبعضهم أن يتركوا خلفهم علامات الثروة، مثل المبالغ المالية الكبيرة، والحواسيب المحمولة أو الذهب، لكي يتجنبوا الوقوع فريسة للصوص أو قوات الدعم السريع. فقد العديد من محاضري الجامعات، إلى جانب بقية الطبقة الوسطى السودانية، معظم ممتلكاتهم، بما فيها السيارات، والأشياء الثمينة والأشياء ذات القيمة العاطفية. بالنسبة إلى الأكاديميين، تضمن هذا الفقد خسارات حساسة

28 «وضع السودان»، بوابة البيانات العملياتية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، https://data.unhcr.org/en/situations/sudansituation، تصفحت 22 أغسطس 2024.

29 «السودان: اشتباكات في ود مدني بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع» تحديث رقم: 6، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 8 يناير 2024، https://reports.unocha.org/en/country/sudan/flash-update/4o5Zm94HTs1ilqxfZfZ40U/، تصفحت 22 أغسطس 2024.

لوظائفهم ـ مكتباتهم وأوراقهم، بما فيها الكتابة والمواد العلمية التي روكمت عبر فترات طويلة من البحث. رغم ذلك، بلغ آخرون كثيرون عن فقدان حواسيبهم المحمولة، إما عبر تركهم لها خلفهم، أو بسبب تعرضها للسرقة أثناء فرارهم من منازلهم. بلغ آخرون عن فقدان شهاداتهم، إما لأنهم تركوها في مكاتبهم في الجامعة أو في أماكن أخرى صار الوصول إليها غير ممكن بسبب الصراع.

رغم أن الذين نزحوا داخل السودان ذهبوا إلى بيوت عائلية في مناطق أكثر أمناً، إلا أن ذلك لم يكن يسيراً، فالمنازل في البلدات والقرى التي فروا اليها لم تُبنَ لتستوعب عائلات ممتدة، بل بالأحرى لعدد أقل من الناس، إضافة إلى الزوار الدوريين في الاجازات والمناسبات العائلية. ارتفع الطلب على السكنى ارتفاعا صاروخياً، وأرتفع معه الإيجار، الذي انفجرت أسعاره، مع تقارير عن إيجار بلغ ما يربو عن 1.000 دولار أمريكي لمنازل في القرى الريفية. أما الذين ليست لهم عائلات في المنطقة فقد سعوا إلى المأوى في مُعسكرات النازحين والمباني العمومية، غالباً في المدارس، كما فعل ذلك أيضاً بعض ممن لهم عائلات في المنطقة، نسبة إلى الازدحام الشديد. وقد كان هذا أكثر سوءاً بالنسبة إلى الناس الذين نزحوا مرتين، مثل الذين هم من الخرطوم وانتقلوا أولاً إلى ود مدني وسنار. كونهم خسروا معظم مقتنياتهم ودفعوا مبالغ طائلة للإسكان والأساسيات، فقد كان نزوح الكثيرين مرتين أكبر كلفة، إضافة إلى تحمل المخاطر والصدمة التي ينطوي عليها النزوح، مع تهديدات مُباشرة للسلامة، والعنف المرعب واحتمال المسير الطويل والرحلة المجهدة بدنياً.

على وجه العموم، يبدو أن الأمر أنتهى بأكاديميين، أكثر من الطلاب، خارج السودان، رغم أن أغلبية الأكاديميين والطلاب السودانيين بقوا في السودان. وقد ظل الاحتمال الأكبر، بقاء الطلاب داخل السودان رفقة عائلاتهم، والسفر إلى الخارج لمرافقتهم. فقد حددت حركتهم بالوضع الاجتماعي والاقتصادي لعائلاتهم بشكل عام، وعلى وجه الخصوص وضع والديهم. بالمقابل، اعتمد الأكاديميون السودانيون الذين سافروا إلى الخارج على أسرهم وأصدقائهم معاً، وكذلك أيضاً على صلاتهم المهنية التي اكتسبوها خلال مدة عملهم. في بعض الاحالات، افترق الأكاديميون وعائلاتهم، مع ذهاب الأكاديميين أحياناً قبل عائلاتهم للبحث عن العمل. وفي حالات أخرى، سافرت الأكاديميات من النساء مع أطفالهم قبل أزواجهم، الذين بقوا رفقة أقاربهم أو ليهتموا بالملكيات أو يتابعوا شؤوناً اخرى.

يواجه الطلاب والأساتذة تحديات مؤسسية. وجد طلاب الجامعات أنفسهم في أوضاع صعبة فيما يتعلق بإمكانية مواصلة دراساتهم، حتى عندما كانت مؤسساتهم مفتوحة أمامهم. بقى معظم الطلاب داخل السودان، وعاد معظمهم إلى عائلاتهم مجدداً، لينتقلوا معهم إلى قراهم الأم أو بلداتهم. وقد لحق بعضهم بأسرهم في الأقطار المجاورة. وفي كلتا الحالتين، واجهوا خيارات صعبة في أن يواصلوا دراستهم وبأي كيفية. بينما، قد يستطيع طلاب السنة الأول وحتى الثانية من الذين نزحوا خارج السودان، أن يبدأوا من جديد في نظام جامعي لبلد آخر بنجاح نسبي «حال كان لعائلاتهم التمويل الكافي لدعمهم، والحال ليست كذلك بالنسبة إلى الجميع»، فإن طلاب المستويات الأعلى يواجهون ذلك مع سجلات أكاديمية غير مكتملة. للجامعات خارج السودان حق التقدير في تقييم ما إذا كانت ستعترف بدرجات الطلاب. رغم ذلك، مع السجلات الأكاديمية الغائبة أو السجلات الموثقة على نحو رديء، توجب على العديد من طلاب المستويات الأعلى اتخاذ خيارات صعبة، حول، إما البدء من الصفر مجدداً، بعد أربع أو خمس سنوات في الغالب، أو الانتظار حتى تستأنف جامعاتهم في السودان.

الطلاب داخل السودان في وضع معلق، ومع التوقف التام للعديد من المؤسسات، فليس من الواضح كيف هي أفضل الطرق للاستمرار. يواجه الذين لهم فرصة الدراسة عن بعد، تحديات تتعلق بشبكة الإنترنت، الذي هو سلعة غالية، وليست متاحة على

نحو متصل في بعض أجزاء السودان، وكذلك أيضاً تحديات في التكاليف المتعلقة بالسفر للجلوس للامتحان ودفع تكاليف الاقامة أثناء أدائها. هذه التحديات عسيرة على كل الطلاب، لكنها تشكل عائقاً على نحو خاص للطالبات الشابات، فالنسبة إليهم فإن السفر الآمن والاقامة في مواقع الامتحانات أكثر صعوبة، وتشكل هاجساً أكبر لعائلاتهم.

يواجه الخريجون من الطلاب صعوبات فريدة، بينما يحاولون إكمال عملهم الأكاديمي. واجه طلاب الماجستير والدكتوراة الذين هم في مراحل البحث أو الكتابة، وعلى نحو واضح، تعطيلاً كبيراً وفقدان للبيانات، وتقييدات على مقدرتهم على مواصلة ابحاثهم. الطلاب الذين قاربوا من إكمال أبحاثهم أو الذين أكملوها مُسبقاً، لهم مجموعة أخرى من التحديات، بالاعتماد على جامعاتهم. الطلاب الذين أكملوا أطروحاتهم للماجستير والدكتوراة بجامعة الخرطوم، تمكنوا من الدفاع عنها، وإكمال كورساتهم، وتلقي دبلوماتهم. لم تسمح الجامعات الأخرى للطلاب بفعل ذلك نتيجة لتأجيل العمليات. في بعض الحالات، كان هذا بسبب مشرفيه، الذين لم يكن لديهم أي طريقة للتواصل أو أنهم يعيشون وضعاً صعباً وغير قادرين على العمل في دور إشرافي. تقول بعض الجامعات أنها لا تمتلك المال لتدفع للممتحِنين لكي يسمعوا الطلاب وهم يدافعون عن أطروحاتهم، أُخبر الطلاب، في هذه الحالات، أن يغطوا تكلفة هذا عبر رسوم إضافية.

وقد ظل التوظيف أيضاً غير مؤكد بالنسبة إلى أعضاء هيئات الأساتذة. الأساتذة في الجامعات العامة، لازالت لهم وظائف، رغم هشاشة وضعها، بينما تعرض أساتذة الجامعات الخاصة والأهلية للتسريح أو تغييرات في شروط توظيفهم. كانت وزارة التعليم العالي بطيئة في إرسال أجور الجامعات. استخدمت جامعة الخرطوم حساباتها الخاصة، لتدفع لهيئة تدريسها أجر شهر واحد، لكن الجامعات العامة الأخرى لم تتمكن من فعل ذلك. بعد شهور من الحرب، أعلنت وزارة المالية نظاماً يستلم بموجبه أساتذة الجامعات نسبة 60 بالمئة من رواتبهم. لكنها ظلت تدفع على نحو غير منتظم وعلى شكل متأخرات، تاركة الأساتذة غير متأكدين متى سيستلمونها ثانية. وقد انخفضت قيمة الـ 60 بالمئة مع سقوط الجنيه السوداني أمام الدولار في السوق الموازي، بينما ارتفعت أسعار السلع ارتفاعاً صاروخياً. أعلنت وزارة المالية إيقاف أجور الأساتذة الجامعيين في دارفور، نسبة لتوقف النشاط. هناك بعض من الحديث عن تبدأ جامعة زالنجي بدرجة ما في ولاية النيل الابيض، رغم أن ذلك ليس مضموناً على أية حال. كما أنه ليس من الواضح إذا كان الأساتذة من وسط دارفور سيتمكنون من الانضمام، وبالتالي من الاستمرار في كسب الأجور، باعتبار حجم النزوح ومشكلات الإنترنت الاتصالية في دارفور.[30]

وجد أساتذة الجامعات الخاصة والأهلية أنفسهم في وضع أكثر صعوبة حتى، نسبة لهشاشة عقود عملهم، وانعدام الدعم الاقتصادي من جامعاتهم. ألغت بعض الجامعات الخاصة التي نقلت دراستها إلى خارج السودان عقود عملها، تاركة الأساتذة الجامعيين من السودان بلا عمل لتعين أساتذة جامعيين مواقعهم الجديدة بدلاً عن ذلك. أجلت جامعات خاصة وأهلية أخرى الدراسة عبر إيقاف الوظائف، مما يعني أن الأساتذة قد أخذوا رواتبهم آخر مرة قبل الحرب. عرضت بعض الجامعات الخاصة والأهلية على المحاضرين الجامعيين عملاً عن بعد في التعليم الالكتروني. اعتمدت مقدرة المحاضرين على القيام به على ظروفهم المعيشية وعلى مدى توفرهم على الإنترنت.

أرغم الأكاديميون الذين نزحوا إلى خارج السودان على القبول بتحدي البحث عن التوظيف في البلدان الجديدة، والتي لم يكن التوظيف الأكاديمي متيسراً، في معظمها. مما عنى أن يعتمدوا على دخولهم المنخفضة القيمة والهشة ومدخراتهم، إضافة إلى

30 محادثة هاتفية مع د. محمد تبن، اقتصاديات زراعية، جامعة زالنجي، 4 يوليو 2024.

الاتجاه إلى العمل في قطاعات أخرى. انتقل بعض من المحاضرين الجامعين، وعلى وجه الخصوص من النساء، إلى مجالات أخرى من العمل لكسب المال. وقد تضمنت هذه المجالات، إعداد الطعام وكذلك العمل على صنع وبيع المنتجات السودانية، مثل العطور والبخور. فتحت العائلات التي لها رأس مال متاجر لبيع البضائع السودانية، ومخابز، وأعمال تجارية صغيرة أخرى. وأخذ البعض وظائف في التعليم، وعلى وجه الخصوص في المدارس السودانية الثانوية الخاصة، مثل تلك المدارس التي نقلت أعمالها إلى مصر وسعت خلف المعلمين السودانيين.[31] بينما ساعدت هذه الوظائف على توفير المال لهذه العائلات التي تواجه شحاً كبيراً، إلا أن البعض منها فحسب قد وظف الدرجات والمهارات التي اكتسبها الأكاديميون، والعديد منها لا توفر وضعاً ثابتاً لعائلاتهم.

تأتي كل هذه التحديات مضافة على التكلفة البشرية لهذه الحرب: فقد قُتل طلاب وأساتذة جامعيين أثناء القتال بين الاطراف المسلحة. كما أنهم ماتوا من انعدام الوصول إلى العناية الطبية الذي سببته الحرب، حيث دُمرت العديد من المنشآت الطبية. مات أعضاء تدريس من كبار السن من حالات سببتها الصدمة أو فاقمتها، وكذلك أيضاً من الكرب والتوتر الذي سببته الحرب وعملية النزوح. والذين نجوا كان غليهم أن يغالبوا الصدمة النفسية لكونهم أجبروا على مغادرة منازلهم، ويشاهدوا رعب أحبائهم، ودمار الأماكن التي اهتموا بها. تسببت هذه الصدمة في مشكلات الصحة العقلية والتي أثرت على قدرة الأساتذة الجامعيين والطلاب على العمل أكاديمياً. إضافة إلى أعراض اضطراب ما بعد الصدمة وحالات الصدمة الأخرى، وقد أبلغ العديدون عن مشكلات في مقدرتهم على تركيز انتباههم أو في الكتابة، وعن القلق أيضاً. تجعل مثل هذه التحديات الكتابة صعبة على الأكاديميين، حتى عندما تسمح لهم الأوضاع بالاستمرار في البحث والنشر.

31 مقابلة مع د. حسناء عبد الله أحمد صالح، كلية أصول الدين، جامعة أم درمان الإسلامية، القاهرة، 3 فبراير 2024.

التحركات خارج السودان

يبني الأكاديميون والطلاب السودانيون، مثل كل النازحين، قراراتهم المتعلقة بأين يذهبون على أوضاعهم الاقتصادية وروابطهم الاجتماعية. وكما ذُكر في القسم السابق، فإن عملية النزوح مُهلكة- عقلياً وبدنياً واقتصادياً. وتجيء كل منطقة مختلفة، داخل وخارج السودان، مع قيود اقتصادية وجسدية معينة، تمليها الجغرافيا والفضاء القانوني. وتحدد هذه إلى درجة كبيرة أين ينتهي الأمر بالأكاديميين والطلاب، وتبعاً لذلك أي الأقطار ركزت عليها المؤلفتان بحثهما.

عند اندلاع الحرب كان السفر بالطائرة مستحيلاً تقريباً. قُصف المطار في قلب الخرطوم، وحجز مطار وادي سيدنا لطائرات الاجلاء الطارئة. وقد تمت معظم الاسفار عبر السيارات أو الباصات، حيث سعى سكان الخرطوم والمدن الأخرى للسفر بالبر. فر الناس إلى حدود تشاد، ومصر، وإثيوبيا، وإرتريا، وجنوب السودان، وفي الايام المبكرة، بالبواخر إلى السعودية.

تباينت الظروف في هذه الحدود، وتباينت متطلبات الدخول. لم تتطلب البواخر نحو السعودية فيزا سارية فحسب، لكن أيضاً إمكانية الصعود على متن السفن، العملية، التي بدورها، تطلبت تصريحات أكثر على كلا الجانبين السوداني والسعودي. في البداية، أغلقت أرتيريا وإثيوبيا حدودهما، رغم ذلك عبرها بعض الناس على أية حال. تغير وضع ومتطلبات دخول البلدين بمرور الوقت، مما جعل الانتقال إلى كسلا أو القضارف أولاً ضروريا.

تضمن الدخول إلى إثيوبيا وإرتريا تحولاً في مجال المتطلبات القانونية كما تضمن أيضاً الكثير من الرحلات اللاحقة. يتوقع من الناس الذين يطلبون وضع اللجوء البقاء في معسكرات على الحدود. بحلول أغسطس 2024، كان أكثر من 47.000 من الناس في معسكرات قريبة من ولاية النيل الأزرق في السودان. الأوضاع مريعة كما جاء في التقارير، مما حفز احتجاجات من اللاجئين أنفسهم، وحتى خروجاً جماعياً للنازحين من المعسكرات بسبب هجمات من جماعات مسلحة في المنطقة.[32] أولئك الذين أرادوا التحرك قُدماً، إما إلى أديس أبابا العصمة الإثيوبية، أو إلى أقطار أخرى عقب ذلك، يوجب عليهم أن يدفعوا للحصول على فيزا. وبينما أرادت الحكومة الإثيوبية برهاناً على السفر اللاحق حتى تمنح الفيزا، فقد تم التخلي عن ذلك منذ. رغم ذلك لا تزال الحكومة السودانية تطلب برهاناً على فيزا إلى بلد ثالث، أو رسالة دعوة لطلب فيزا، لكي تمنح تأشيرة خروج لمغادرة السودان. عند دخول إثيوبيا من المتمة، فإن النازحين مُطالبين بالسفر بالبص إلى قندر مباشرة حيث يحجزون طائرة بعدها إلى أديس أبابا.

لطالما كانت الحدود مع تشاد في حالة سيولة، وهذه قد صارت هذه السيولة ضرورية عندما صارت الأوضاع وخيمة أكثر، والعديد من المدنيين السودانيين يعبرون الحدود، وعلى وجه الخصوص من غرب دارفور، القريبة جداً من الحدود والتي شهدت عنفاً هائلاً في الأشهر الأولى من الحرب. مع ازدياد العنف في الجنينة، فر المدنيون إلى أدري في تشاد، حيث استقر العديد منهم في معسكرات اللاجئين قرب الحدود أو انتقلوا أبعد.

انتقل بعض الأكاديميين والطلاب، على نحو موثق، بحثاً عن الفرص، مع تقارير عن انتقال طلاب بوصفهم عمالة مهاجرة إلى ليبيا

32 «وضع السودان»، بوابة البيانات العملياتية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، https://data.unhcr.org/en/situations/sudansituation، تصفحت 22 أغسطس 2024. «لاجئون سودانيون يختبئون في الغابات الإثيوبية هرباً من قطاع الطرق والمليشيات» **الجزيرة**، 10 يوليو 2024، https://www.aljazeera.com/features/2/7/10/sudanese-refugees-dwell-in-ethiopian-forest-away-from-bandits-and-militias.

«ومن المفترض أن يسافر بعضهم إلى أوروبا»، وتنقل المحاضرين الجامعيين بين تشاد، وجنوب السودان ويوغندا.

الوضع المتعلق بالدخول إلى مصر هو الذي كان أكثر تحولاً مع مرور وقت الحرب. في الشهر الأول سمحت مصر للناس والأولاد ولمن هم تحت سن 16 عاماً وفوق الـ 50 عاماً من الرجال، بالدخول بدون فيزا. يحتاج الرجال والأولاد من 16-50 عاماً إلى فيزا، رغم ذلك فقد كان الحصول عليه سهل نسبياً قبل الحرب. عندما اندلعت الحرب، غمرت الطلبات القنصلية المصرية بوادي حلفا، وتنامي وقت الانتظار والإجراءات. ثم في 10 يونيو 2023، أعلنت الحكومة المصرية، وبإشعار قريب، أن كل المواطنين السودانيين سيحتاجون إلى الحصول على فيزا للدخول. صارت عملية التقديم صعبة على نحو مضطرد، مع عوائق اجرائية أكثر فأكثر ووقت انتظار طويل مع قوائم الانتظار الطويلة. حتى وضع أوراقك في الاعتبار صار يتطلب الدفع للوسطاء من 1.500 إلى 3.000 آلاف دولار أمريكي للشخص الواحد.

مع تدهور الأوضاع في السودان، لجأ العديدون إلى تهريب أنفسهم للدخول إلى مصر، مُسافرين مع المهربين خلال الصحراء عبر نقاط عبور غير منتظمة. وهذه العملية، مكلفة أيضاً، كما أنها خطرة كذلك، مع تقارير عن أحداث عنف في المناطق الحدودية، وعن أفراد هُجروا، أو تعرضوا للاستغلال. يواجه الذين يدخلون مصر بهذه الطريقة مخاطر أخرى، من ضمنها احتمالية الترحيل إلى السودان إذا ما تم اكتشافهم قبل مقابلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة، التي يمكن أن تمنحهم بطاقة لجوء. كما أنهم يواجهون أيضاً حظر من التوظيف.[33] ويُطالب الذين يبقون بدفع 1.000 دولار من الرسوم الإدارية لمعالجة أوضاعهم، لكن بالتقيد بنظام قانوني ضبابي. ويمنحون سلسلة من المواعيد النهائية الصارمة لفعل ذلك، والتي رغم أنها تمدد على نحو منتظم، تخلق ذرائع للمصريين لشن حملات على اللاجئين.[34]

تم الدخول إلى جنوب السودان عبر عدد من نقاط العبور، في الغالب الأعم عبر رحلة من كوستي إلى حدود السودان الجنوبية، ومن ثم قُدوماً إلى الرنك، حيث يمكن للمسافرين ركوب رحلات طيران غير منتظمة إلى جوبا. ودخل آخرون إلى جنوب السودان عبر نقاط حدودية قريبة من ملوط وأويل، غالباً من النيل الأزرق ودارفور، بالترتيب. هذه الطرق مُكلفة، والرحلات شاقة. للرنك، وأويل، وملوط منشئات محدودة للمسافرين ـ فالإقامة مُكلفة كما أنها تأتي بالإضافة إلى شراء تذاكر الطيران إلى جوبا، بما أن الطرق إلى الجنوب منعدمة أو سيئة.

قررت حكومة جنوب السودان أن لا تبني المزيد من معسكرات اللاجئين. تشير التقارير إلى سياسة نقل القادمين الجدد، إذا لم يكن لهم ما يكفي من المال للسفر اللاحق، إلى معسكرات اللاجئين الموجودة قرب نقاط الدخول هذه. مُعسكرات اللاجئين بسيطة وتقع في مناطق نائية بلا طرق تقريباً للوصول إلى شبكات الاتصالات. ولكي ينتقلوا إلى ما بعد المعسكر، يتوجب على اللاجئين أن يسجلوا بوصفهم أجانب لدى الشرطة ومن ثم يتحصلون على فيزا إلى الرنك أو إلى أقرب مدينة من نقاط عبورهم الحدودية. وهم مسؤولون عن دفع تكاليف اقامتهم الخاصة وخدماتهم الأساسية، والوصول إليها كلها صعب، بينما ينتظرون

33 «خاص: داخل المخطط المصري السري لاحتجاز وترحيل آلاف اللاجئين السودانيين» **ذا نيو هيومانيتاريان**، 25 أبريل 2024، https://www.thenewhumanitarian.org/investigations/2024/04/25/exclusive-inside-egypt-secret-scheme-detain-deport-thousands-sudan-refugees.

34 «حملات مصر على اللاجئين لا تظهر أي علامات إبطاء»، **ذا نيو أراب**، 15 يوليو 2024، https://www.newarab.com/analysis/egypts-crackdown-refugees-shows-no-signs-slowing؛ «ادفع 1000 دولار أمريكي، تسجل كلاجئ، أو واجه الترحيل؟ مهاجرو مصر غير المُوثقين يواجهون خياراً صعباً مع اقتراب الموعد النهائي»، **مدى مصر**، 30 يونيو 2024، https://www.madamasr.com/en/2024/06/30/feature/politics/pay-1000-register-as-a-refugee-or-face-deportation-egypts-undocumented-migrants-confront-difficult-choice-as-deadline-looms/.

رحلات الطيران المكلفة «ما يربو عن 200 دولار للشخص الواحد» إلى جوبا. وقد عنت هذه الديناميات أن اللاجئين الذين ليس لديهم موارد في اليد قد أرغموا على البقاء في ظروف تجدها الطبقة السودانية الوسطى، بما في ذلك الأكاديميين، صعبة، ومفتقرة إلى فرص المستقبل. وهناك بعض التقارير عن ناس أُرغموا على البقاء في المعسكرات، حتى عندما تحصلوا على الوسائل الاقتصادية للمغادرة.

لدى الذين يسافرون إلى جوبا خيار البحث عن التوظيف في جنوب السودان أو الانتقال إلى يوغندا. الرحلة أسهل، مع وجود الباصات المتحركة من جوبا إلى مختلف المدن اليوغندية، وكذلك أيضاً رحلات الطيران المباشرة إلى عنتيبي. الدخول إلى يوغندا سهل نسبياً، أيضاً، ويمكن الحصول على فيزا الدخول عند الوصول أو عبر شبكة الإنترنت مقابل 50 دولار أمريكي، وهي صالحة لمدة ثلاثة أشهر، وقابلة للتجديد إلى ما مجموعه الكلي ستة أشهر. يمكن للذين لا يملكون المال للحصول على فيزا، التقديم للحصول على وضع اللاجئين إذا ما سلموا جوازاتهم، رغم أنهم يُنقلون بعدها إلى معسكر اللاجئين في كرياندنقو على بعد 200 كيلومتر شمال كمبالا، حيث الظروف أولية للغاية.[35]

بعد عدة أشهر، فُتح المطار في بورتسودان أمام المزيد من الرحلات التجارية. تغادر الرحلات من خطوط الطيران المحلية، مثل تاركو وبدر، وكذلك أيضاً الخطوط المصرية، إلى دول الخليج ـ السعودية، والامارات العربية المتحدة، وقطر، وعمان ـ وكذلك أيضاً إلى مصر، وجيبوتي، ويوغندا، وإثيوبيا وإرتريا، وجنوب السودان، وتركيا. ظلت رحلات الطيران هذه الوسائل الأولية للسفر بالنسبة إلى أعضاء الطبقة الوسطى السودانية، إلى الخليج، ولمن يملكون المال الكافي للطيران إلى أماكن أخرى. الرحلات الجوية مُكلفة للغاية، تكلف رحلة الطيران من بورتسودان إلى عنتيبي 750 دولار أمريكياً للاتجاه الواحد، وإلى القاهرة 675 دولاراً أمريكياً، وإلى دبي 700 دولاراً أمريكياً.[36] فيما يمكن معالجة إجراءات الفيزا إلى جيبوتي عند الوصول، تتباين قوانين الفيزا في دول الخليج المذكورة، وقد تغيرت العديد منها في المدة بين 2023 و2024. وتتطلب بشكل عام روابط في القطر المعين، إضافة إلى التقيد بالإجراءات الإدارية، بما فيها معاينات الشرطة والبيروقراطية، والتي تتطلب عملاً مكثفاً.

الأكاديميون والأكاديميا في مصر

قبل الحرب، أنتج السودان خط إمداد من الأكاديميين، الذين قد يسعى الكثيرون منهم خلف الفرص في مصر، البلد الذي يُعرف بأنه مقبول الكلفة نسبياً. أثّر تدفق السودانيين على هذا، وعلى وجه الخصوص في القاهرة. يواجه المعلمون والطلاب، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية الأخرى، واقعاً قاسياً. تضاعفت إيجارات المنازل ثلاث مرات في القاهرة عن مستويات ما قبل الحرب، مخلفة عبئاً مالياً ضخماً على كاهل الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم، أو يريدون بدء حياة جديدة بعد أن خلفوا كل شيء وراءهم في السودان. فاقم انخفاض قيمة العملة المصرية في أواخر 2023 الوضع: جعلت التكلفة المعيشية المرتفعة، مع التضاعف السريع في سعر الدولار مقابل الجنيه المصري الضروريات الأساسية والتعليم أكثر تكلفة. بينما أظهر سعر الصرف نوعاً من التعافي، تظل تكلفة المعيشة عموماً متضخمة. مثل هذه التكاليف عسيرة على العديد من الأكاديميين السودانيين والآخرين ممن غادروا إلى مصر مبكراً، في الغالب من دون مقتنياتهم وأشياءهم القيمة أو وثائقهم.[37] لسوء الحظ، أجبرت هذه العوامل بعض الأكاديميين والطلاب السودانيين على هجر سعيهم نحو التعليم العالي في القاهرة، والعودة إلى السودان، رغم الفرص

35 «حياة جديدة في كرياندنقو- حكايات لاجئ سوداني»، **شبكة عاين**، 22 فبراير2024، https://3ayin.com/en/refugees-3/.

36 قائمة الأسعار على الموقع الالكتروني لتاركو عند تصفحتها 16 مايو 2024، https://www.tarcoaviation.com.

37 مقابلة مع د. سمر سمير الشامي، كلية العلوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، 5 فبراير 2024.

التعليمية المحدودة هناك.[38]

عانى أولئك الذين بقوا في مصر في العثور على عمل كافٍ لإعالة أنفسهم، حتى أولئك الذين يعملون في الأكاديميات من ذوى الدرجات العليا. خلافاً للسودان، عدد الحاصلين على شهادات في مصر مرتفع. هناك حضور كبير من الأكاديميين من الأقطار العربية الأخرى، مما يعني أن المنافسة على المواقع الأكاديمية قوية. وجد الأكاديميون السودانيون صعوبة جدية في الانتساب الأكاديمي أو مواقع المحاضرين منذ وصولوهم إلى مصر. تفاقمت هذه التحديات عبر نقص التوثيق، جاء العديد ممن وصلوا إلى مصر مبكراً بدون شهاداتهم الأكاديمية وقد عانوا في اثبات مؤهلاتهم عند سعيهم إلى العمل الأكاديمي.[39] خلقت الحملات على اللاجئين السودانيين بواسطة السلطات المصرية «المذكورة آنفاً» صعوبات للأكاديميين السودانيين فيما يتعلق تأمين استقرار أسرهم. وقد تمظهر هذا، ليس في إغلاق المدارس الثانوية السودانية في القاهرة، بل لائحة حديثة مفادها أن الأطفال السودانيين لا يمكنهم التسجيل للدراسة في المدارس المصرية من دون تصريح إقامة.

توظيف الأكاديميين السودانيين مكلف بالمقارنة مع الجامعات المصرية، نتيجة للاحتياجات المتزايدة للأكاديميين السودانيين وهم يبدؤون من الصفر مجدداً في بلد جديد. نتيجة لذلك، يتوجب على الجامعات المصرية توفير الإسكان والتأمين الطبي للموظفين السودانيين، الذين وصلوا في الغالب من دون أي منهما، وقد تُركوا للعثور على الاسكان بطريقتهم الخاصة. هذا مكلف، وخصوصاً على ضوء التكلفة المعيشية المرتفعة في القاهرة والاسكندرية، حيث استقر معظم الأكاديميون السودانيون. يتوجب على الجامعات المصرية أيضاً التأكد من أن الأكاديميين السودانيين مدربين على التأقلم مع التكنولوجيات الجديدة، وأنهم مرحبين بالمنصات التعليمية الجديدة ليندمجوا في المؤسسات الأكاديمية المصرية. مثل هذه التكنولوجيات لم تكن في الغالب متاحة في السودان.[40]

بُذل بعض العمل لمعالجة الاوراق المفقودة والتحقق من الوثائق، لكن تظل هذه المجهودات محدودة. اتخذت سفارة السودان في القاهرة خطوات نحو انسياب اصدار الشهادات، وأصدرت وثائق موجودة في قاعدة بياناتها، مثل شهادات الميلاد، لكنهم لا يمتلكون طريقة للوصول إلى قاعدة بيانات وزارة التعليم العالي، لذلك اقتصرت على تحقيق الوثائق الموجود مُسبقاً بالأحرى عوضاً عن إصدار الجديدة. سمح إصدار بعض الشهادات من وزارة التعليم العالي وجامعة الخرطوم لبعض الأكاديميين في مصر بالحصول على شهاداتهم، بالرغم أنها جاءت على حساب تكلفة مالية كبيرة نسبة إلى الرسوم المرتفعة. إلا أن هذه الجهود التي لا تزال في المراحل الأولية للغاية بالنسبة إلى العديدين، والتحديات المتضمنة فيها، تبرز الحاجة الماسة إلى حل أوسع وإلى تبسيط العملية.

الجهود الرامية لخلق اتفاقات ثنائية بين المؤسسات المصرية والسودانية، لتسهيل توظيف الأكاديميين السودانيين ظلت محدودة للغاية. حسب ما تشير التقارير، فإن التعاون جارٍ بين جامعة الخرطوم والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل النهري، لكن تفاصيله لا تزل تغلفها الضبابية. ولم يكن الإعلان متعلق بالتفاصيل المتوقع صدوره، في يونيو 2024، قد صدر حتى وقت نشر هذا التقرير. وعلى نحو مماثل، بينما أمنت جامعة ابن سينا اتفاق مبادئ مع جامعة الأزهر للسماح للطلاب بمواصلة

38 بهيرة أمين، «مع عدم قدرتهم على البقاء في مصر، لاجئون يعودون إلى السودان الممزق ـ حرباً»، **المونيتور**، 12 فبراير 2024، https://www.al-monitor.com/origi-nals/2024/02/unable-survive-egypt-refugees-return-war-torn-sudan.

39 مقابلة مع د. سمر سمير الشامي، كلية العلوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، 5 فبراير 2024.

40 مقابلة مع د. هاجر أبشر، عميد كلية الدراسات الموسيقية والمسرحية، جامعة شرق كردفان، القاهرة، 16 فبراير 2024.

دراستهم، إلا أن تنفيذه لم ينطلق بعد.[41] اتخذت خطوات لتسهيل إجراءات الفيزا بالنسبة إلى الطلاب المقبولين في الجامعات المصرية. وستسهل طريقة قدومهم والفترة اللازمة لاستقرارهم. إلا أن هناك فجوة واضحة في دعم المُعلمين السودانيين النازحين. حتى أغسطس 2024، لم تكن هناك برامج لربطهم بالمؤسسات الجديدة أو الفرص، مما ترك مستقبلهم مُعلقاً على نحو خطر من عدم الوضوح.

ليس الوضع بالنسبة إلى الطلاب الذين يحاولون السعي نحو الدراسة الأكاديمية في مصر صعباً فحسب، بل مُكلف أيضاً. قبل الحرب، تلقى الطلاب السودانيون تخفيضاً بنسبة 90 بالمئة من الرسوم الدراسية في كل الجامعات المصرية، بمبادرة مصرية. وقد قلل هذا من عبء التعليم العالي في مصر عليهم. بعد اندلاع الحرب، أنقص هذا التخفيض حتى نسبة 60 بالمئة بالنسبة إلى السنة الأكاديمية 2023-2024. هذا التحول في السياسة، مضافاً إليه الزيادة في رسوم الدراسة الأساسية للجامعات المصرية «التي تتراوح الآن بين 900 و2.400 دولار أمريكي للسنة الدراسية، مقارنة بـ 300-600 دولار أمريكي للسنة قبل الحرب»، قد جعل سهولتها بالنسبة إلى الطلاب السودانيين أقل بكثير.

أُضيفت، رسوم إضافية إجبارية، جديدة، تُدفع بالدولار الأمريكي، بواسطة منصة الطلاب الوافدين، وهي فرع من وزارة التعليم العالي المصرية. قد تصل هذه الرسوم إلى 2.000 دولار أمريكي تُدفع مُقدماً، مع 300 دولار أمريكي من الرسوم السنوية، محسوبة من السنة التي أكمل فيها الطالب المدرسة الثانوية. الطالب المُتخرج عام 2020، سيكون قد دفع 3.200 دولار أمريكي فقط من الرسوم الإضافية. وقد رسمت الزيادات صورة الزيادة الدراماتيكية في تكاليف التعليم بالنسبة إلى الطلاب السودانيين بمصر، منذ بداية الحرب في السودان في أبريل 2023.

باعتبار الضغط الاقتصادي على المنزل السوداني المتوسط أثناء- الحرب، مع نقص المدخرات وتضاؤل الدخل، فإن هذه الرسوم عبئاً مُضافاً. وقد يجد العديد من الآباء أنفسهم غير قادرين على تحمل كلفتها، مما قد يؤدي إلى انخفاض في تسجيل الطلاب السودانيين في الجامعات المصرية. حتى الوصول إلى مصر للتسجيل صار تحدياً، وقد عنت القيود المشددة على الفيزا أن الطلاب لم يعودوا قادرين على تأمين فيزة الدخول، حتى بعد الحصول على منح القبول.

وقد وجد الطلاب الذين وصلوا إلى مصر من دون أوراقهم الرسمية صعوبة في التسجيل وفي الحصول على الاعتراف بعملهم في السودان. وهذا يتركهم، كما ذُكر سابقاً، أمام قرار صعب عما اذا كان عليهم البدء مجدداً من الصفر.

ستناقش هذه القضايا في اجتماعات بين مفوضي تجمع أساتذة الجامعات السودانيين في القاهرة والأكاديمية العربية للخدمات الإدارية والمصرفية. وقد تثمر عن اتفاقية لقبول الطلاب الجامعيين السودانيين المقيمين بالقاهرة في برامج بنفس رسوم الطلاب الجامعيين المصريين. وقد يسمح هذا لهم بالتقديم مجاناً- عوضاً عن المرور عبر منصة الطلاب الأجانب «برسومها البالغة 2.000 دولار أمريكي»- وقبول الطلاب السودانيين مقابل نسبة 50 بالمئة من الرسوم، وتوفر منشآت للتدريس والدفاع عن أطروحات الخريجين وتوظف الأساتذة الجامعيين الموجودين بمصر في الوقت الراهن.[42] ستكون هذه الإجراءات سببا في تغيير الحياة بالنسبة إلى الأساتذة الجامعيين والطلاب المشمولين ضمنها: رغم ذلك، حتى لو تمت المصادقة عليها، فإنها ستغطي طلاب وأساتذة

41 محادثات مع طلاب جامعة ابن سينا، القاهرة، 11 مايو 2024.

42 «مخرجات اجتماع»، اجتمع تجمع الأساتذة الجامعيين السودانيين والأكاديمية العربية للخدمات الإدارية والمصرفية، 15 مايو 2024، غير منشور.

الدراسات الإدارية والمصرفية فحسب. بادرت بعض المؤسسات على نحو فردي: تقبل جامعة الأزهر الطلاب السودانيين مقابل نفس الرسوم التي يدفعها المصريون، والدفع بالعملة المصرية وبرسوم أقل من الجامعات الأخرى. هناك احتياج كبير لأن تقتفي أثرها مؤسسات أكاديمية مصرية أخرى وتسمح بتعديلات لدعم الطلاب والأكاديميين السودانيين.

الأكاديميون والأكاديميا في إثيوبيا

الوضع بالنسبة إلى الأكاديميين والطلاب السودانيين في إثيوبيا، مشابه لوضع كل السودانيين الذين جاءوا إلى إثيوبيا، انتقالي على نحو قصدي وغير مستقر. يمكن للذين دخلوا بتأشيرة أن يمددوا تأشيرتهم لمدة ستة أشهر مقابل 600 دولاراً أمريكياً. بعد ذلك، يتوقع منهم المغادرة رغم أنهم يستطيعون التقديم للحصول على تأشيرة أخرى. على المستوى العملي، عنى ذلك بالنسبة إلى العديد من الأكاديميين والطلاب، أن أديس أبابا، العاصمة الإثيوبية والمدينة الوحيدة المصرح لهم بالبقاء فيها، مركز انتقالي يقدمون منه للتأشيرات أو يبحثون عن خيارات الأماكن التي يمكنهم الذهاب إليها.

رغم ذلك، هناك استثناءات في هذا الوضع. قضى البروفيسور عبد الرحمن شنقل، العميد السابق لكلية الفنون الجميلة بجامعة السودان وأستاذ فن النحت الفترة بين العام 2024-2023، مغادراً أديس أبابا كل ستة أشهر ومن ثم عائداً لمواصلة عمله بها. وقد عرض أعماله الفنية في معارض بأديس أبابا.[43] تمكن محاضرون جامعيون آخرون من جامعة الخرطوم من الحصول على أذونات عمل وإقامة عبر برامج دكتوراة خارجية، مقرها في المملكة المتحدة، عبر العلاقات مع جامعة أديس أبابا، أو عبر مؤسسات كانت لهم فيها وظائف سابقاً، مثل المدارس الثانوية الأجنبية. سمحت هذه العلاقات المؤسسية للمحاضرين بالتقديم لأذونات العمل ودخول إثيوبيا بتأشيرات عمل، عبر رحلات الطيران المباشرة من بورتسودان. الاستقرار الذى توفر للمقيمين على المدى الطويل، سواء القادمين حديثاً أو أعضاء الجالية السودانية الذين عاشوا وعملوا في إثيوبيا قبل الحرب، كانت ضرورية في نقل المعلومات والخبرة العملية للقادمين لخوض بيروقراطية جديدة. نتيجة لنقص فرص العمل ونقص أماكن التجمع والتلاقي بوصفهم مجتمعاً، فإن العديد من القادمين الجدد معزولون بطريقة ما، مجتمعين مع الاصدقاء والزملاء في المطاعم السودانية في مركز المدينة، لكنهم في نهاية الأمر مركزين على التخطيط للتنقل اللاحق.

وجد المحاضرون الجامعيون الذين يبحثون عن عمل في إثيوبيا صعوبة شديدة، حتى الآن، نتيجة لبنية التعليم العالي في إثيوبيا والحدود المفروضة عليها بواسطة الدخول المالية والأولويات. التعليم العالي في إثيوبيا شديد المركزية، مع صدور القرارات المتعلقة القبول، والميزانية، والتوظيف، من وزارة التعليم. بينما بُذلت جهود لتغيير هذا في السنوات الحديثة، إلا أنها في مراحلها الأولية للغاية، مُنحت جامعة أديس أبابا الاستقلالية في سبتمبر 2023 فحسب. هناك مراجعة جارية. يفترض العديدون أنها ستوصي بإجراءات تقشف وتسريحات مُحتملة لجعل الجامعة مكتفية ـ ذاتياً إلى حد كبير. [44] وظفت جامعات أخرى أساتذة جامعيين أجانب في الماضي، رغم ذلك، مع حرب التقري من 2020 إلى 2022، فقدت وزارة التعليم العالي الكثير من تمويلها، مما يعني أن ميزانيتها للتعينات الخارجية محدودة للغاية.[45]

43 «فنان تشكيلي سوداني يرسم عواطف زمن الحرب احتجاجاً على حرب السودان»، **أفريكانو**، 17 أغسطس 2024، https://www.africanews.com/2023/08/17/suda-nese-artist-paints-war-time-emotions-to-protest-sudans-war/.

44 مقابلة مع بروفيسور بارو زويد، قسم التاريخ، جامعة أديس أبابا، أديس أبابا، 22 فبراير 2024.

45 مقابلة مع رئيس مكتب المنح الدراسية والتدويل، وزارة التعليم، أديس أبابا، إثيوبيا، 22 فبراير 2024.

لكن هناك حاجة وإمكانية للجامعات الإثيوبية لتوظيف محاضرين جامعيين سودانيين مؤهلين، وعلى وجه الخصوص اولئك الحاصلين على درجة الدكتوراة والقادرين على المحاضرة باللغة الإنجليزية. توسعت الجامعات في إثيوبيا سريعاً خلال الـ 25 سنة الماضية، من جامعات «الجيل الأول» التي شكلت الكليات المختلفة لجامعة هيلاسيلاسي، رُفعت إلى جامعات منفردة في بدايات الالفية الثانية 2000، إلى جامعات الجيل الثالث والرابع التي أسست اثناء العقد 2010. لا يعرف كل جيل بالتسلسل الزمني «الكرونولوجي» فحسب، لكن أيضاً عبر الكورسات الدراسية التي يقدمها، وعدد الطلاب الذين يخدمهم.[46] بينما زاد التوسع عدد الخريجين، افتقر النظام إلى المحاضرين المؤهلين «وعلى وجه الخصوص بالنسبة إلى جامعات الجيل الثالث والرابع»، وتركز معظم الحائزين على درجات الدكتوراة في جامعات الجيل الأول وبعض من جامعات الجيل الثاني. تجري الجهود لتوسيع أعداد الحاصلين على درجات الدكتوراة الموظفين في الجامعات الإثيوبية، في محاولة للانتقال من نسبة 70 إلى 30 من الحاصلين على درجات الماجستير إلى الحاصلين على درجات الدكتوراة إلى نسبة 60 إلى 40.[47]

لبعض الجامعات الإثيوبية، عادةً تلك التي توجد قريبا من الحدود، علاقات مسبقة مع جامعات سودانية وربما تستطيع استيعاب محاضرين أو توفير نوع من الدعم لهم. عينت جامعات بحر دار وقندر محاضرين سودانيين بدرجة من الدرجات. ربطت مذكرات التفاهم المسبقة مع الجامعات السودانية، بما فيها تلك المبرمة مع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بين الأساتذة الجامعيين والاداريين. أبلغ بروفيسور شنقل، أن انتقاله إلى إثيوبيا وعمله في أديس أبابا، رغم أنه لم يكن مدعوماً مؤسسياً، قد جاء نتيجة لكليات إثيوبية يعرفها عبر هذه الروابط المؤسسية.[48]

المؤسسات الأصغر، التي لها درجة من الاستقلالية المالية، راغبة ومهتمة باستضافة الباحثين السودانيين، وعلى وجه الخصوص في الوظائف البحثية. معهد السلام والدراسات الأمنية، على سبيل المثال، له القدرة على ضم الأكاديميين السودانيين، وتزويدهم بإذن عمل ودعم للإقامة السكنية واللوجستيات إذا ما وجدوا تمويلاً لمشروع بحثي ملائم.[49] للأقسام الجامعية، أيضاً، لها المقدرة على منح المحاضرين لقباً وظيفياً، ودعوة الباحثين الخارجيين إلى مشاريع موجودة، إلا أن مواردها المالية محدودة، وتحتاج دعماً لكي تضم الأكاديميين السودانيين، بطريقة أكثر إحكاماً.

يواجه الطلاب وضعاً أكثر صعوبةً حتى فيما يتعلق باحتمالات التسجيل بالجامعات الإثيوبية. يتوجب على طلبات تقديم الطلاب السودانيين أن تأتي إما عبر وزارة التعليم العالي السودانية بواسطة وزارة الشؤون الخارجية السودانية، قبل أن تُرسل إلى وزارة الشؤون الخارجية الإثيوبية ومنها إلى وزارة التعليم، وترسل من هناك إلى سلطات التعليم والتدريب الإثيوبية للنظر فيها؛ لتحدد معادلة الطالب ومستواه. قد يُقبل الطالب، لكن يتوقع منه دفع الرسوم الدراسية كاملةً. والبديل عبر خدمات اللاجئين والعائدين، حيث يسجل اللاجئين في المعسكرات على الحدود مع ولاية النيل الأزرق.[50] بعد أن تم تسجيلهم، قدم القليل من الطلاب للقبول بالجامعة، لكن عدد الذين استطاعوا فعل ذلك قليل جداً؛ يتطلب ذلك توثيقاً كاملاً إلى درجة مقنعة، ما يعني

46 مقابلة مع بروفيسور ديبي سيرو، عميد كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أديس أبابا، أديس أبابا، 19 فبراير 2024.

47 مقابلة مع رئيس مكتب المنح الدراسية والتدويل، وزارة التعليم، أديس أبابا، إثيوبيا، 22 فبراير 2024. يبدو ذلك تحسناً في الإحصائيات المستشهد بها في الدراسات المتعلقة بالتعليم، أنظر تيبيج مولا ودينيس كثبرت، «في السعي إلى درجة دكتوراة أفريقية: مسح بحثي نقدي في قضايا السياسات البارزة في أمم مختارة من جنوب ـ الصحراء، إثيوبيا، غانا وجنوب إفريقيا». مستقبلات سياسة التعليم 6/14 (2016): 635-54. تشير الورقة إلى أن نسبة حيازة درجة الدكتوراة في جامعة أديس أبابا في العام 2016، بلغت 28 بالمئة مع نسبة 9 بالمئة من الأساتذة الجامعيين بالجامعات الأخرى من الحاصلين على شهادات عليا.

48 مقابلة مع بروفيسور عبد الرحمن عبد الله حسن «شنقل»، قسم النحت، عميد سابق، كلية الفنون الجميلة، جامعة السودان، أديس أبابا، 21 فبراير 2024.

49 د. فانا قبراسينبيت، مدير معهد السلام والدراسات الأمنية، جامعة أديس أبابا، أديس بابا، 22 فبراير 2024.

50 مقابلة مع رئيس مكتب المنح الدراسية والتدويل، وزارة التعليم، أديس أبابا، إثيوبيا، 22 فبراير 2024.

شهادات مختومة من الوزارات السودانية المعنية. ويعني أيضاً العيش في ظروف معسكرات اللاجئين الصعبة حتى يتم قبولهم. إذا ما تم التوصل إلى اتفاقيات رفيعة المستوى للتوسع في توظيف المحاضرين السودانيين في التعليم العالي الإثيوبي، أو إذا تغيرت سياسات قبول الطلاب السودانيين في الجامعات الإثيوبية بأعداد كبيرة، سيتمثل التحدي الآخر في اللغة. المحاضرين والطلاب السودانيين ضعيفين في اللغة الإنجليزية، وعلى وجه الخصوص المنطوقة، مما سيعيق مقدرتهم على التحرك في النظام الإثيوبي، الذي تكون فيه لغة التدريس في الغالب هي الإنجليزية. ستكون الجهود الرامية لدعم الطلاب والمحاضرين ضرورية لتسهيل انتقالهم.

معظم الأكاديميين السودانيين في إثيوبيا حالياً، في انتظار التأشيرات للانضمام إلى هيئات التدريس أو برامج الخريجين في الخارج. شُجع الطلاب السودانيون المقبولون مُسبقاً ضمن برامج في أوروبا، على التقديم للتأشيرات من إثيوبيا. رغم ذلك، فقد لاقوا نجاحاً مختلطاً، في إثيوبيا، فبينما مُنح العديدون تأشيرات للمضي قُدماً، مُنع البعض منهم من التأشيرات إلى أوروبا، رغم حقيقة أنهم قُبلوا في برامج، وامتلاكهم لموارد الحضور. يكلف رفض التأشيرات وقتاً ومالاً، سرد محاضر وخريج طامح كيف أنه ذهب إلى إثيوبيا من يوغندا للتقديم للتأشيرة، مع آخرين تم قبولهم. لتوفير تكلفة الرحلة والإعاشة، باع حاسوبه المحمول. بعد التقديم، رُفضت تأشيرته. الوضوح فيما يتعلق بمتطلبات التأشيرة، وأرجحية الحصول عليها، ضرورية. يتوجب على مؤسسات التعليم العالي في أوروبا فعل المزيد لدفع حكوماتهم، لمنح المحاضرين تأشيرات، بطريقة تراعي المواعيد المحددة.

الأكاديميون والأكاديميا في جنوب السودان

في تناقض صارخ مع الأقطار الأخرى، كان جنوب السودان متعاون على نحو نسبياً في توفير فُرص التوظيف. أفضل الطرق لتبرير هذا تتمثل في حاجة القطر إلى محاضرين مؤهلين ومهنيين. عندما أعادت جامعة جوبا نقل موقعها من كافوري في شمال الخرطوم، عقب استقلال جنوب السودان في 2011، عانى نقصاً في الأساتذة الجامعيين، من بين حوالي 600 من أعضاء هيئة التدريس الذين كانوا يعلمون في الخرطوم، 168 أو ما إلى ذلك فحسب تبعوا الجامعة إلى جنوب السودان، مع بقاء البقية في الخرطوم للعمل بجامعة بحري، التي ورثت الحرم الجامعي.[51] بينما وظفت جامعة جوبا، وبالتأكيد، وجامعات الدولة الأخرى، على نحو موسع من الأكاديميين جنوب السودانيين وحاملي الدرجات العليا منذ ذلك الحين، إلا أن النقص في المحاضرين المؤهلين قد حد من مجالها الأكاديمي. يمنح السودانيين الحاصلين على الدرجات العليا، الجنوب سودانيين فرصة حقيقية، إذ أن لهم إمكانية المساعدة في توسيع البرامج الأكاديمية وتوفير التدريس للطلاب في جنوب السودان.

كانت جهود توظيف الأكاديميين السودانيين أكثر بروزاً بالنسبة إلى الأطباء وغيرهم من الأساتذة الجامعيين بالكليات الطبية، رغم وجود بعض التوظيف في كل المجالات. جعلت حكومة جنوب السودان الأمر يسيراً نسبياً بالنسبة إلى الاطباء لممارسة الطب، بالتخطيط لعملية اجرائية تتضمن التسجيل مع اتحاد الاطباء الذي يتضمن دفع رسوم تبلغ الـ 400 دولاراً أمريكياً وإذن عمل.[52] وقد خلق هذا تدفقاً من الاطباء السودانيين إلى المستوصفات السريرية الخاصة في جوبا، وكذلك أيضاً إلى الجامعات العامة والخاصة. مُنحت الجامعات مساحة ضمن الميزانيات الوزارية لتسمح بالتوظيف والأجور. تم تعديل معدلات الرواتب في الجامعات العامة في عام 2023، مما يعني، أنه رغم إنخفاض قيمة العملة جنوب السودانية، فإن الأساتذة الجامعيين يحصلون على أجور جيدة نسبياً بالمقارنة مع المهن الأخرى، رغم ذلك فقد مروا بتأخيرات في الحصول على أجورهم وأن عليهم تغطية

51 مقابلة مع د. ميلتون مولينق سوك، مدير التعاون الدولي وشؤون الخريجين، جامعة جوبا، جوبا، 30 يناير 2024.

52 مقابلة مع د. محمد وحيد الشريف، طبيب، حالياً كلية الطب، جامعة جوبا، 30 يناير 2024.

تكاليف معيشية كثيرة، جراء الأوضاع في جوبا.[53]

كانت جامعة جوبا هي الأكثر بروزاً في التوظيف، التي ظلت تتواصل مع الأكاديميين السودانيين الساعين إلى التوظيف. وفقاً لمدير الجامعة للتعاون الدولي وشؤون الخريجين، بحلول فبراير 2024، وظفت الجامعة وتعاقدت مع حوالي 80 من أعضاء هيئة التدريس، مجموعاً كلياً يبلغ حوالي 200 للسنة.[54] يجرى التوظيف غالباً قبل الوصول إلى جنوب السودان- سمع بها العديد من المحاضرين عبر الكلام المتداول. وقد كان الإعلان عنها أكثر عند الأساتذة الجامعيين بجامعة بحري حيث درَّس أو درَس العديد من الأكاديميين سابقاً مع الزملاء جنوب السودانيين الذين انتقلوا إلى جوبا.[55] أرسل الذين قدموا قبل الوصول نُسخاً من شهاداتهم ورسائل تقديمهم الكترونياً، إما عن طريق الزملاء الذين قاموا بطباعتها وتقديمها إلى الإدارة، أو مباشرة إلى إداريّ الجامعة عبر الواتساب أو البريد الالكتروني. أرسلت إليهم، في بعض الاحيان، عقود مُضيت قبل سفرهم إلى جنوب السودان.

أثناء عملية التوظيف، أنفقت جامعة جوبا مبالغ مُقدماً، ليكون من الممكن بالنسبة إلى الأساتذة الجامعيين التحرك. رتبت الجامعة أن تدفع مُقدماً للأساتذة الجامعيين الجدد رواتبهم عبر حسابات الجامعة بدلاً عن الانتظار حتى تقوم بالدفع لجنة الميزانية بواسطة وزارة التعليم العالي جنوب السودانية، كما تفعل مع معظم الأساتذة الجامعيين. كما أنها قامت بالدفع مقدماً أيضاً لتغطية تكلفة الرحلة إلى جوبا، حتى أنها اشترت تذاكر طيران للأساتذة الجامعيين المعينين على نحو مُباشر، حتى يتمكنوا من السفر إلى جوبا من بورتسودان أو إلى رومبيك من دون أن يدفعوا مُقدماً بأنفسهم.[56] لقد كانت هذه الاجراءت سخيّة ومهمة بالنسبة لمن تم تعيينهم، الا ان الآثار المترتبة على هذه المدفوعات كان لها تاثير سلبي على المدى الطويل بسبب التأخير في دفع أجور المحاضرين من جنوب السودان طوال عام 2024 حتى وقت نشر هذا التقرير. وقد تسبب التضارب بين الموارد المقدمة لأعضاء هيئة التدريس السودانيين وأعضاء هيئة التدريس من جنوب السودان الذين لم يتقاضو رواتبهم في حدوث بعض التوترات داخل الجامعة.

حدث التوظيف، أيضاً، في الجامعات العامة الأخرى بجنوب السودان، لكن إلى درجة أقل، نسبة للتقييدات الجغرافية والمادية وغيرها، وكذلك أيضاً لنقص العلاقات الموجودة مُسبقاً. لاحظ الإداريون بجامعة أعالي النيل، التي تعرضت هي نفسها إلى النزوح نتيجة للصراع ومقرها الآن بجوبا، أنه بينما هم في حاجة إلى المحاضرين المؤهلين، وعلى وجه الخصوص، لكلية الطب، فإن الجامعة لها موارد محدودة لتوظيفهم. وقد عينوا، حتى فبراير 2024، خمسة أساتذة جامعيين من السودان، ليدرسوا في كليات الطب، والغابات والدراسات البيئية. ويعود هذا الرقم الصغير جزئياً، إلى أنه من المتوقع أن الجامعة سوف تعود إلى ملكال في السنوات القادمة، مما جعل من الصعب عليها أن تستثمر في البنيات الفيزيائية وفي إسكان الأساتذة الجامعيين، وكذلك أيضاً حجمه الصغير، نتاجاً لكونها هي نفسها جامعة في حالة نزوح.[57]

بذلت جامعة بحر الغزال، التي تقع في واو، جهوداً في توظيف أساتذة جامعيين، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي بجنوب

53 مقابلة مع جوب أكوي، المدير العام للقبول، وزارة التعليم العالي، جنوب السودان، 2 فبراير 2024.

54 مقابلة مع د. ميلتون مولينق سوك، مدير التعاون الدولي وشؤون الخريجين، جامعة جوبا، جوبا، 30 يناير 2024.

55 مقابلة مع أ. سلافة عمر كباشي، قسم العمارة، جامعة بحري، حالياً جامعة جوبا، جوبا، 31 يناير 2024.

56 مقابلة مع د. ميري جون بلاك ينقز، مسجل الشؤون الأكاديمية، جامعة جوبا، جوبا، 29 يناير 2024.

57 د. يوهانس إدوارد، نائب المدير العام للشؤون الأكاديمية، جامعة أعالي النيل، جوبا، 31 يناير 2024.

السودان، وجامعة جوبا. مرة أخرى، وبحلول فبراير، تعاقدت الجامعة مع أربعة من أعضاء هيئة التدريس، من المنتظر أن يدرس كلهم في كلية الطب، كما قدم آخرون. رغم أن لجامعة بحر الغزال موارد أقل لتستثمر فيها، فقد خصصوا مالاً من ميزانيتهم الخاصة «تقريباً 200.000 جنيهاً جنوب سودانياً لعضو هيئة التدريس» لمنح الموظفين الجدد شيئاً لمساندتهم بينما ينتظرون وصول أجورهم. كانت الجامعة ترتب الاقامات السكنية، التي ظلت أقل تكلفة بكثير من جوبا.[58] وظفت الجامعات الأخرى، ومن ضمنها، جامعة د. جون قرنق، التي تقع في بور، أيضاً أساتذة جامعيين من السودان. يتوجب على الأساتذة الجامعيين الراغبين في العمل هناك، تقديم طلباتهم عبر مكاتبها في بور أو جوبا، مما يعني، أن عليهم أن يكونوا قد وصلوا مُسبقاً إلى جوبا.[59] وقد قللت، حقيقة أنه يتوجب على الأساتذة الجامعيين أن يكونوا راغبين في الانتقال إلى واو أو بور، عدد الطلبات المُقدمة.

رغم أن هذا التوظيف في نظام التعليم العالي جنوب السوداني مثير للإعجاب، فلا يمكن مخاطبة كل التحديات بسهولة بواسطة الجامعات الجنوب سودانية. فإن لوزارة التعليم العالي جنوب السودانية سمعة سيئة ناجمة عن إرسال الرواتب متأخرة شهراً أو أكثر. رغم كونها تحدياً للجنوب سودانيين والسودانيين على حد سواء، بالنسبة إلى من بدأوا عملهم في جنوب السودان للتو، قد تكون التأخيرات أكثر فداحة، إذ فقد الكثيرون مدخراتهم وراكموا تكاليف الانتقال.

تتحمل الجامعات في جوبا تكلفة المعيشة المرتفعة، والإقامة السكنية على وجه الخصوص، وهي مكلفة ويصعب العثور عليها. وهذا تحدٍ لجميع أعضاء هيئة التدريس البالغ عددهم 1.000 تقريباً، في جامعة جوبا. أسكنت الجامعة 100 من أعضاء هيئة التدريس، مما يعني أن الغالبية العُظمى قد تُركت لتعثر على السكن بنفسها، إما مع العائلة أو عبر الإيجار. حاولت الجامعة مخاطبة المعضلة للأساتذة الجامعيين الجدد من السودان، عبر إيجار السكن أو عبر منحهم علاوة سكن.[60] لا تكفي هذه العلاوة لإيجار السكن، رغم أن الأساتذة الجامعيين استطاعوا أن يجمعوا علاواتهم للإيجار. رغم أن الجامعة عازمة على بناء المزيد من المساكن، ومن المفهوم أن هذه خطة طويلة ـ المدى بجدولة زمنية غير واضحة.

نقص الإشكال شكل تحديداً من سعى للتوظيف في جامعة جوبا، وفي جنوب السودان عُموماً. التناسب الجندري لمحاضري الجامعات السودانيين متساوٍ تقريباً، على الأقل في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، لكن مُعظم المحاضرين الذين وُظفوا بجامعة جوبا كانوا رجالاً، خمسة او عشرة نساء فحسب من الـ80 تقريباً الذين تم تعيينهم. وهذا نتيجة، إلى حد كبير، للصعوبات في إيجاد سكن مريح وآمن، بسعر ميسور، وكذلك أيضا للتوترات التي تحدث داخل العائلات عند الانتقال إلى بلد، يكون فيه للزوجة وظيفة، لكن زوجها لا وظيفة له.

اختار العديد من المحاضرين الجامعيين الذكور السفر إلى جنوب السودان لوحدهم، تاركين عائلاتهم في مواقع آمنة في السودان أو تشاد أو يرسلونهم إلى يوغندا، حيث يعيشون في المعسكر بكرياندنقو أو في كمبالا، حيث تكلفة الإسكان ميسورة أكثر. في جنوب السودان، يتشاركون سكناً متواضعاً مع رجال آخرين، يقول بعض الأساتذة الجامعيون السودانيون أنهم يعيشون أربعة في غرفة تكفي لفرد واحد قرب السوق. يرسلون المال الذي يدخرونه إلى عائلاتهم. تجيء المحاضرات الجامعيات من النساء لوحدهن عادة ـ فهن غير متزوجات، أو أن أزواجهم بقوا في مكانٍ آخر. واللاتي أتين مع أزواجهن، يقلن أن أزواجهن يواجهون مشاكل في إيجاد وظيفة، ويتوجب عليهم بقوة الظروف، أن يعيشوا على نحو مفصول عن زوجاتهم.

58 د. حواء عبد الله مرجان، نائب مدير الجامعة للشؤون الإدارية والمالية، جامعة بحر الغزال، جوبا، 2 فبراير 2024.

59 مقابلة مع د. إبراهام متوك ضل، نائب رئيس جامعة د. جون قرنق، جوبا، 2 فبراير 2024.

60 مقابلة مع د. ميلتون مولينق سوك، مدير التعاون الدولي وشؤون الخريجين، جامعة جوبا، جوبا، 30 يناير 2024.

يبدأ الأساتذة الجامعيون السودانيون من الصفر، عاملين من دون المعدات الضرورية. فقد العديد منهم حواسيبهم المحمولة ومقتنياتهم الأخرى. وقد جعل ذلك من البحث والكتابة تحدياً، وخلق عبئاً إضافياً على كاهل المحاضرين المبتدئين في بيئة جامعية جديدة. وصفت إحدى المحاضرات، كيف أنها تستخدم، في الاعداد للمحاضرات، نوت باد وهاتفها الخلوي، الأمر الذي استهلك الوقت، وجعل الإعداد صعباً.

اتسم الوضع بالنسبة إلى الطلاب وعلى نحوٍ مساوٍ، بسياسات كريمة ومعوقات بنيوية. رغم أن الأكاديميين السودانيين سعوا إلى العمل في جنوب السودان، فإن عدد الطلاب الذين سعوا إلى التسجيل هناك ظل قليلاً. قبل الحرب، ابتعثت حكومة جنوب السودان 500 طالب في السنة تقريباً في منح دراسية إلى السودان، جاعلة عدد الطلاب الجنوب سودانيين المبتعثين في منح دراسية إلى السودان يصل إلى حوالي 2.000 إلى 3.000 طالب عند إندلاع الحرب. توقعت الوزارة واستعدت لتوفير منح دراسية لهم في الجامعات الجنوب سودانية عوضاً عن ذلك. رغم ذلك، حتى فبراير، قُبل 400 طالب تقريباً فحسب في الجامعات الجنوب سودانية، من الطلاب السودانيين والجنوب سودانيين معا.[61] وهذا رغم سياسة القبول المفتوحة، حتى بعد مرور الموعد النهائي للتسجيل. يُطلب من الطلاب السودانيين التقديم عبر القنوات الرسمية، رُغم أنهم يُعاملون فيها نفس مُعاملة الطلاب الجنوب سودانيين. وسيكون عليهم المرور بالمزيد من العمليات الاجرائية والتي هي أكثر رسمية حتى، حال حصولهم على وضعية اللاجئين، رغم ذلك يبدو أنه ليس من بينهم من سعى إلى القبول بهذه الطريقة.[62]

بينما لا تملك وزارة التعليم العالي الجنوب سودانية تبريراً لقلة عدد الطلاب الساعين إلى القبول في جامعات جنوب السودان، فقد قالت أن السجلات المطلوبة للقبول مثلت مُشكلة. ينص إعلان للأمم المتحدة أنه يجب إخضاع مثل هذه الوثائق لفحص عابر- للحدود، إلا أن وزارة التعليم العالي الجنوب سودانية ظلت مرنة، قابلة وثائق غير رسمية من دون الأختام المطلوبة، بانتظار التحقق منها لاحقاً. جاء العديد من الطلاب إلى جنوب السودان بدون وثائق رسمية يمكن الحديث عنها ولم يتمكنوا من التسجيل.[63] وهذا أشد سوءاً بالنسبة إلى طلاب السنوات الثالثة والرابعة والخامسة، الذين يواجهون، من دون سجلاتهم الأكاديمية، احتمال البدء من البداية مجددا.

تركت الحرب الطلاب السودانيين في أوضاع هشة، التسجيل فيها بالجامعات، سواء في جنوب السودان أو في غيره من الأماكن، صعب. رغم أن الحاصلين على المنح الدراسية الجنوب سودانيين قد تم التنازل عن رسومهم، من المرجح أن يجد الجنوب سودانيين «العائدين» والسودانيين تكاليف التسجيل التي تتراوح بين 300 إلى 500 دولاراً أمريكياً، باهظة. كما هو عليه الوضع الآن، ليس هناك برامج مُصممة لمُساعدة هؤلاء الطلاب على دفع الرسوم الجامعية، مما يعني أن عائلاتهم هي المسؤولة عنهم. ومن المرجح أن يجد معظم الطلاب تكلفة الانتقال إلى جنوب السودان عبر البر وفي إيجاد السكن، باهظة كذلك.

61 مقابلة مع جوب أكوي، مدير عام القبول، وزارة التعليم العالي، جنوب السودان، جوبا، 2 فبراير 2024.

62 الأمر الوزاري رقم. (11) 2023، وزارة التعليم العالي، العلوم والتكنولوجيا، جمهورية جنوب السودان. صدر تحت إمضاء المحترم غابريال شانقسون شانق، 17 أكتوبر 2023.

63 مقابلة مع جوب أكوي، مدير عام القبول، وزارة التعليم العالي، جنوب السودان، جوبا، 2 فبراير 2024.

الأكاديميون والأكاديميا في يوغندا

لا تتشارك يوغندا حدوداً مُباشرة مع السودان. تبعاً لذلك، على السودانيين الداخلين إلى يوغندا، السفر بالبر عبر جنوب السودان، أو عبر الطيران إلى عنتيبي من بورتسودان، مما يرفع كلفة الوصول إليها. بينما، تتسم سياسة يوغندا تجاه اللاجئين بأنها مفتوحة نسبياً، فإن السودانيين الذين لا يملكون المال الكافي للحصول على التأشيرات أو للسفر اللاحق عند وصولهم إلى الحدود اليوغندية، يُجلبون إلى معسكر لاجئين بكرياندنقو، على بعد 200 كيلومتر جنوب الحدود، حيث يملؤون الأعمال الورقية المطلوبة للحصول على وضعية اللاجئ. الفرص في هذا المعسكر محدودة بالنسبة إلى المحاضرين الجامعيين، حيث أنها تركز على الزراعة.

في ذات الوقت، لا يتوجب على اللاجئين السودانيين البقاء في المعسكر. قد يشعر الأكاديميون بالقلق إزاء تحديد قدرتهم على التنقل في الأقطار الأخرى، إلا أن وضعية اللاجئ في يوغندا تنطوي على فوائد بالنسبة إلى الأكاديميين والطلاب على حد سواء. يُمكن للحاصلين على بطاقة اللجوء أن يوظفوا على نحو منتظم بواسطة شركة، أو جامعة أو معهد بدون إذن عمل، وهذه أفضلية كبيرة، بما أن الأذونات تكلف ما يتراوح بين 500 إلى 2.000 دولاراً أمريكياً في السنة. إضافة إلى ذلك، يمكنهم فتح حساب بنكي والعمل ضمن الاقتصاد الرسمي. الذين يقبلون في الجامعات العامة من الطلاب الحاصلين على بطاقات اللجوء فإن رسومهم الدراسية مدعومة بواسطة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. لا يتوجب اتخاذ قرار الحصول على وضعية اللاجئ على نحو فوري. يمكن للطلاب والأكاديميين السودانيين الذين يملكون المال الكافي، الإقامة في يوغندا عبر تأشيرة سائح واحدة لمدة تصل إلى ستة أشهر، مع إمكانية السفر إلى قطر مجاور والعودة مجدداً. يمنح هذا العائلات السودانية الوقت الكافي للتفكير حول أمثل الطرق للتصرف. جعلت هذه الظروف يوغندا بلداً جاذباً للعديدين، حيث توجد بنية تحتية في المدن، وتكلفة المعيشة أقل، والوضع الأمني عموماً أفضل.

بينما ظل الحصول على الوضع القانوني في يوغندا سهل نسبياً، وجد المحاضرون السودانيون فرصاً قليلة للتوظيف في الجامعات اليوغندية. ويعزى هذا بنسبة كبيرة إلى الحدود في حجم وسعة المؤسسات اليوغندية، وكذلك أيضاً حقيقة أن الأكاديميين السودانيين تربطهم بها صلات أقل، مما جعل درجات ومهارة السودانيين غير مألوفة بالنسبة إلى اليوغنديين. للجامعات اليوغندية العامة مقدرة محدود على توظيف الأساتذة الجامعيين السودانيين، على الأقل في اللحظة الراهنة. رغم وجود 9 جامعات عامة وعدد من المعاهد العامة، إلا أن هذه المؤسسات تدار بتجميدات في التوظيف تُتطلب أن يعوض المعينون الجدد الأساتذة المغادرين فحسب.[64] تتخذ كل القرارات المتعلقة بالمواقع الوظيفية الجديدة بواسطة إدارة عليا، إن لم يكن بواسطة وزارة التعليم العالي نفسها. الشواغر الوظيفية محدودة، وتوجد معظم الفرص في الجامعات الخاصة.

الطلاقة في اللغة الإنجليزية والقدرة على التقديم للوظائف الأكاديمية بالجامعات، حيث الإنجليزية هي لغة التدريس، عائق أمام العديد من الأكاديميين السودانيين. نتيجة للقرب الجغرافي، جاء العديد من المحاضرين الجامعيين السودانيين في يوغندا من جامعات ولائية سودانية، وعلى وجه الخصوص ولايات دارفور. للعديد منهم مهارات وتخصصات مفيدة لبقية شرق إفريقيا، بما أن الجامعات في الولايات السودانية تضمنت أساتذة جامعيين متخصصين في الزراعة، والعلوم البيئية والهندسة. في الوقت عينه، لهؤلاء الأساتذة الجامعيين في الغالب لغة إنجليزية محدودة. مما يضع هؤلاء المحاضرين في وضع غير موات عندما يتعلق الأمر بنظام جامعي يُدرس في اللغة الإنجليزية.

64 «معلومات حول قبول الجامعات العامة للسنة الأكاديمية 2022/2021»، جمهورية يوغندا، وزارة التعليم والرياضة، https://news.mak.ac.ug/wp-content/uploads/2021/05/Notes-to-Schools-2021-2022-Academic-Year.pdf.

مع ذلك، فإن الجامعات اليوغندية مفتوحة نسبياً للتعاون مع الباحثين الخارجيين. هناك إمكانية حقيقية للأقسام الجامعية اليوغندية على نحو فردي لاستضافة الأكاديميين السودانيين عبر منحهم الانتساب، والذي يمكن أن يفتح فرصاً بحثية، ومنفذاً للمكتبات، والتعاون مع الأساتذة الجامعيين في المشاريع الموجودة. كما أنها تسمح أيضاً بالتقديم للتمويل بالنسبة إلى الباحثين السودانيين العاملين مع باحثين يوغنديين على مشاريع يودون السعي فيها معاً. تتخذ قرارات الانتساب على مستوى الاقسام وبين الكليات المفردة، مما يعني وجود الاحتمالات للتعاون البين-قسمي.

يتوجب على الطلاب الراغبين في القبول بالجامعات اليوغندية المرور عبر وزارة التعليم لمعادلة شهاداتهم. رغم أن العملية ليست بطيئة، إلا أنها ظلت تطرح تحدياً: المدارس الثانوية في يوغندا مدتها 12 سنة، على نحو غير مشابه للسودان 11 سنة، لذا يتوقع من خريجي المدارس الثانوية من السودان أن يدرسوا سنة تأسيسية. الشهادات الجامعية مُعترف بها عموماً، إلا أن عملية المعادلة لا تضع في الاعتبار درجات البرامج غير المكتملة وكورسات أساسية تلقاها الطلاب السودانيون مُسبقا. يصح هذا بوجه خاص على الطلاب السودانيين الذين لا يملكون شهادات تفاصيلهم، لكنه ينطبق أيضاً على العديد من يمتلكون شهادات تفاصيلهم كاملةً.

رغم ذلك، الفرص وافرة، للطلاب والمحاضرين السودانيين لدراسة اللغة الإنجليزية. بالإضافة إلى معهد جامعة ما كريري للغات، سجل الطلاب والأساتذة الجامعيين السودانيين في فصول دراسية في المعاهد الخاصة، مثل مركز سير نيلسون للغة الإنجليزية، الذي يقع في وندقيا وكبالاقالا بكمبالا. تفرض المعاهد الخاصة رسوماً تتراوح بين 100.000 و15.000 شلناً يوغندياً، ما يعادل من 25 إلى 40 دولاراً أمريكياً، مقابل صف دراسي لمدة شهرين. للصفوف الدراسية للغة بجامعة ما كريري سمعة جيدة، وعلى وجه الخصوص بالنسبة إلى اللغة الإنجليزية الأكاديمية والنحو، لكن تكلفتها أكثر ارتفاعا، حيث تكلف 580.000 شلناً يوغندياً لرسوم الكورس الدراسي و130.000 للكتب، ما يعادل أكثر من 180 دولاراً أمريكياً لمدة ثلاثة أشهر.[65] تمنح جامعة ما كريري الطلاب في مجتمع شرق إفريقيا، خصماً، إلا أن السودان ليس جزءاً من مجتمع شرق إفريقيا، مما يعني، أنه بينما يمكن للطلاب الجنوب سودانيين الاستفادة من هذا، فإن الطلاب السودانيين لا يمكنهم ذلك. يسمح التسجيل في الصفوف الدراسية للطلاب بالتقديم للإقامة اليوغندية، التي تمنحهم وضعاً قانونياً في يوغندا من دون التقديم للحصول على وضع اللاجئ.

الأكاديميون والأكاديميا في بلدان شرق أفريقيا الأخرى

الأوضاع بالنسبة إلى الأكاديميين والطلاب السودانيين في أقطار شرق أفريقيا الأخرى، بما فيها كينيا، وتنزانيا ورواندا، شبيهة بالأوضاع في يوغندا. بينما توجد الفرص للسفر بالطائرة مباشرة من بورتسودان إلى نيروبي، يتطلب السفر إلى تنزانيا ورواندا تنقلاً عبورياً إضافياً عبر البر أو بالطيران عبر بلد آخر. نتيجة لذلك فإن الجالية السودانية في هذين القطرين أصغر، رغم ذلك، فقد ذهب عدد منهم إلى كينيا للعمل مع الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية التي انتقلت إلى هناك.

القليل من الجامعات السودانية الخاصية أعادت التموضع في شرق إفريقيا. كما هو الحال بالنسبة إلى جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا، التي تعمل الآن من رواندا وتنزانيا. عدا ذلك، كان توظيف الأساتذة الجامعيين وتسجيل الطلاب محدوداً نتيجة لأسباب مماثلة لتلك التي في يوغندا. تعوق الأكاديميين والطلاب الحاجة إلى اللغة الإنجليزية «أو اللغة الفرنسية او السواحلية، بوصفها بديلاً». كما أنهم مُثقلين أيضاً بنقص العلاقات المهنية والمؤسسية الموجود قبلاً، مع الأكاديميين والجامعات في هذه

65 مقابلة مع د. عبد السلام أبوبكر خاطر، معهد دراسات السلام والتنمية، جامعة الجنينة، كمبالا، 8 يناير 2024.

البلدان، مما يجعل البحث عن الوظيفة أو تسجيل الطلاب أكثر صعوبة.

الأكاديميون والأكاديميا في الخليج

يمكن للمواطنين السودانيين الوصول إلى الخليج عن طريق الطائرة أو الباخرة فحسب. نتيجة لذلك، اعتمدت الحركة إلى الخليج، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة وقطر، على الروابط الاجتماعية الموجودة مُسبقاً، وعلى المقدرة على التقديم للتأشيرات، ضمن أرضية قانونية متحولة، حيث تباينت متطلبات التأشيرة على نحو جذري بمرور الزمن. معظم الأكاديميين والطلاب السودانيين الذين سافروا إلى الخليج، فعلوا ذلك بمُساعدة من الموجودين هناك سلفاً. وقد أمّن بعضهم التأشيرات عبر كفالة العائلة، بينما فعل ذلك آخرون عبر العلاقات المهنية وشبكاتٍ أُخرى.

الغالبية العُظمى من الأكاديميين السودانيين الذين ذهبوا إلى الخليج منذ بداية الحرب، فعلوا ذلك قبل تجهيز الوظيفة أولاً. وجد بعضهم عملاً منذ ذلك الحين، لكن اعتمد العديدون على دعم أُسرهم الممتدة وعلى مُدخراتهم. توجد إمكانية للتعاون، ومساحة بالنسبة إلى الأكاديميين السودانيين الموجودين في الخليج، لكنها تتطلب قرارات مؤسسية لتوظيف الأكاديميين السودانيين.

كذلك وجد الطلابُ الفرصَ محدودة. بينما استطاع البعض التسجيل بالجامعات بعد الانتقال، ومُنح آخرون القبول قبل ذلك، لم تتمكن الغالبية العُظمى من فعل ذلك، إما بسبب أنهم يجدون التكلفة باهظة، أو بسبب صعوبات يجدونها في قبول شهاداتهم. أبلغ بعض الطلاب عن تقديمهم لتأشيرات عمل في الخليج في مواقع غير- أكاديمية، بينما يدرسون عبر شبكة الإنترنت مع جامعاتهم في السودان. رغم ذلك، حتى هذا يبدو صعباً بدون روابط عائلية أو مهنية تساعدهم على الحصول على فيزا عمل.

خاتمة وتوصيات

تمثل العوامل والظروف الموصوفة في هذا التقرير تهديداً للتعليم العالي في السودان، ومخاطرة بترك الطلاب بلا منافذ للوصول إلى التعليم الجامعي، والأكاديميين في ظروف عمل هشة، وغير مُستقرة. يعاني إنتاج المعرفة في السودان، ماضياً وحاضراً، من خطر الانحسار، جاعلاً فهم الاتجاهات نحو المستقبل أكثر صعوبة.

يخدم هذا التقرير بوصفه مبتدراً لنقاشات حول التعليم العالي في السودان وطُرق دعمه. ولا يقترح، في حد ذاته، إجابة لكل الأسئلة ولا حلولاً لكل المشكلات التي تواجه الجامعات السودانية. هناك حاجة للمزيد من البحث في المنظومات والمواقع المختلفة الموصوفة في التقرير، وكذلك أيضاً في الأماكن الأخرى التي انتقل إليها الأكاديميون والطلاب السودانيون، أو يمكن أن ينتقلوا إليها، مع توصيات معينة بالضرورة لكل من البلدان الأخرى. بالإسهاب حول وضع مؤسسات التعليم العالي السودانية وحاجات الأكاديميين والطلاب السودانيين، يُمنح التقرير فرصة للمؤسسات، داخل السودان وخارجه، لمخاطبة القضايا الملحة والحفاظ على التعليم العالي السوداني أثناء الحرب.

لدعم التعليم العالي السوداني الآن، تبعاته على العقود القادمة في السودان. المؤلفتان مندهشتان من النتائج المتباينة التي واجهت الأقطار المختلفة في أعقاب الحروب الممتدة، بناءً على مستوى الدعم الممنوح لمؤسسات التعليم العالي والأكاديميين أنفسهم. في يوغندا، تركت نهاية الحرب الأهلية والحاجة الى إعادة بناء كل المؤسسات على امتداد القطر عرضة للضغوطات النيو لبرالية لمدة عقد من الزمن، مع أساتذة جامعيين يحصلون على أجور أقل، وبرامج أكاديمية موهنه بمغادرة الأكاديميين للبلد وتباطؤ عودتهم، وكذلك أيضاً الحاجة إلى اللجوء إلى المانحين الخارجيين من أجل التمويل.[66] في الصومال، ترك النقص التام في دعم التعليم العالي داخلياً وخارجياً البلد بلا جامعات عامة تقريباً، وجامعات خاصة غير منتظمة فحسب لسد الفجوة.[67] على النقيض من ذلك، سارع المجتمع الدولي في التصدي للوضع في أوكرانيا، مُنظماً برامج لاستضافة الطلاب والأساتذة الجامعيين الأوكرانيين وداعماً المؤسسات الأوكرانية، مُعداً المسرح لاسترداد واسع ـ النطاق للتعليم العالي عندما تتوقف الحرب هناك.[68]

ظلت الجهود المبذولة لدعم الأكاديميين السودانيين قليلة حتى الآن. خصصت برامج مثل باحثون معرضون للخطر، ومجلس الأكاديميين المعرضين للخطر «كارا»، وصندوق إنقاذ العلماء، مبالغ لتمويل دعم الأفراد المحتاجين. قدمت مبادرة العلماء المهددين بالخطر منحاً صغيرة لأربعة من الباحثين السودانيين وكونت شبكة بحث الأزمة السودانية، مع نية لتقديم منح لثمانية باحثين آخرين، رُشحوا بواسطة الشبكة، في السنة القادمة. تقدم رابطة دراسات الشرق الأوسط «ميسا» جائزة تنافسية تبلغ قيمتها 5.000 للباحثين، النازحين بسبب الحرب من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، للمشاركة في مؤتمرات ميسا ومؤتمرات أخرى، مع أفضلية ممنوحة للباحثين المقيمين في أمريكا الشمالية. مع وفرة من النوادر عن استخدام باحثين سودانيين أفراد التمويلات المخصصة في الأصل للعمل في السودان لدعم زملاء سودانيين. كل هذه المنح والمبادرات محدودة الأفق ومعتمدة على جامعات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، مما يعني أن عدد الأكاديميين الذين يمكن دعمهم قليل بالمقارنة مع مقدار الحاجة.

66 «وضع التعليم العالي في الصومال: الخصخصة، النمو السريع، والحاجة إلى قانون»، معهد التراث لدراسات السياسات، 2013.

67 جوزفين أهكير وآخرون محررون، **أرخنة الإنسانيات في نزعات ماكريري، أنماط واحتمالات**، كمبالا، يوغندا: دار نشر فاونتن، 2022.

68 فلاديمير لوقوفي وآخرون، «تحول التعليم العالي في أوكرانيا: أثر الحرب وغايات للتعافي ما بعد الحرب». **الدورية الأوروبية للتعليم** 58/4 (2023): 611-628.

بجانب توفير منح صغيرة للباحثين وإيجاد تعيينات للأكاديميين السودانيين في أوروبا وأمريكا، من الجوهري إيجاد طرق لتوظيف الأكاديميين السودانيين بالقرب من السودان، في السودان في الوضعية المثلى وفي الأقطار المجاورة. يبقيهم فعل ذلك قريبين من أسرهم الممتدة ومجتمعات العناية خاصتهم، مما يسمح لهم بالوقوف إلى جانب أصدقاءهم، وزملاءهم وطلابهم في زمن الأزمة هذا. يساعد فعل ذلك أيضاً على خلق أساس للعودة عندما تنتهي هذه الحرب، حيث أن الذين استقروا بعيداً سيتجشمون نفقة أكبر للزيارة وسيجدون التعاون مع من هم في السودان أكثر صعوبة. وفر مركز البحث بالمعهد الفرنسي للدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية «سيديج»، دعماً للأكاديميين السودانيين بالقاهرة، عبر توظيف بعضهم ومنح آخرين منح بحثية صغيرة على حد سواء. ينبغي أن يحتذي مثاله ويستنسخ بواسطة معاهد بحثية أخرى في الأقطار المجاورة للسودان وأن تصحبها برامج في معاهد أكبر من أجل الموازنة.

لن يخاطب دعم التعليم العالي لوحده الكارثة المُحدقة إذا استمرت هذه الحرب، المتمثلة في شلل التعليم الأولي والثانوي. أفادت تقارير اليونيسكو أن 19 مليون طفل خارج المدرسة في السودان، وقد نُقل عن ممثلها ماندين أوبرين قوله «السودان على شفا أن يكون موطناً لأسوأ كارثة تعليمية في العالم».[69] ظلت المدارس تُدمر على نحو منظم، وتُنهب وتُحرق، حُولت داخليات الطلاب والفصول الدراسية إلى مآوٍ للنازحين، لم يُعقد امتحان الشهادة السودانية الثانوية لمدة عام، مما سيكون له أثر مباشر على عمليات القبول بالجامعات. يلجأ العديدون للجلوس للامتحانات النهائية في أقطار أُخرى. الكثيرون، والكثيرون غيرهم ليس لهم طريقة للوصول إلى التعليم، أو إثبات على تعليمهم على نحو تام.

ليس هناك شيء واحد بإمكانه حل كل التحديات التي تواجه التعليم العالي في السودان لكن يمكن أن تُرسى أساسات دعمه بواسطة صانعي السياسات والمسؤولين الرسميين، وكذلك أيضاً بواسطة أعضاء الجالية السودانية والمؤسسات في الخارج، عبر سياسات وبرامج، كبيرة وصغيرة، مُصممة لمخاطبة احتياجات الأكاديميين والطلاب. وعلى هذه أن لا تركز حصرياً على الباحثين والطلاب بوصفهم أفراداً لكن أيضاً على الطريقة التي يتفاعلون بها مع أسرهم. يضمن فعل ذلك الدعم للإناث وكذلك للذكور من الأكاديميين واستمرار الأكاديميين السودانيين في إنتاج المعرفة والعمل المرتبط بسودان سيجاوز نطاق هذه الحرب وتيسير إعادة بناء التعليم العالي عند نهاياتها. ويستحيل على هذا التقرير أن يقترح كل الميكانزيم المطلوبة لدعمه. لكنه يشير، عوضاً عن ذلك، إلى ثيمات أساسية معينة حيث يمكن أن تساعد التدخلات متباينة الحجم من فاعلين مختلفين.

توصيات

توصيات للمؤسسات العالمية، بما فيها الحكومات، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والروابط الأكاديمية والجامعات.

ساعدوا المؤسسات الأكاديمية السودانية على الاستمرار أو إعادة بدء أنشطتها:

- يمكن تطوير المنح متوسطة ـ الحجم لمساعدة الجامعات السودانية في الانتقال إلى التعليم عبر الإنترنت والتعليم عن بعد. يمكن أن تخصص تمويلات لدعم الطلاب، لمساعدة الطلاب على شراء سعات الإنترنت النطاقية «باندويث»، لتنزيل المحاضرات والملاحظات للتحضير للامتحان. تكلفة الإنترنت رادعة بالنسبة إلى الكثيرين، حتى في المناطق ذات الشبكات المُستقرة، لكن التمويلات جوهرية للمناطق التي تشهد انقطاعات في الاتصالات عن بعد «تيليكوم»، حيث الإنترنت عبر الأقمار الصناعية مثل ستار لينك هي الطريقة الوحيدة للحصول على منفذ للإنترنت.

69 «19 مليون طفل في السودان خارج المدرسة بينما تستعر الحرب – اليونيسف، إنقاذ الطفولة»، اليونيسف، 9 أكتوبر 2023، https://www.unicef.org/press-releases/19-million-children-sudan-out-school-conflict-rages-unicef-save-children.

- الدعم التقني والمادي للجامعات السودانية، لتطوير منصات للتعليم الالكتروني والمحافظة عليها، سوف يساعد الجامعات على إعادة البدء. بينما لبعض الجامعات السودانية تجربة مُسبقة مع مثل هذه المنصات، فإن التعهدات الجارية والمنح المقدمة لاستضافة المُخدمات، أو المساعدة في إدارة الانظمة، سوف تساعد في الجامعات التي لا وجود فيها لمثل هذه البرامج أو أن القدرة على رفعها محدودة.
- الدعم المادي للجامعات في تنظيم الإقامة السكنية والسفر للطلاب للجلوس لامتحاناتهم، سوف يساعد الطلاب غير القادرين على إكمال دراستهم نتيجة للعقبات الاقتصادية، وسيزيد على الأرجح من المشاركة في الإمتحانات من الطالبات الإناث.

توفر الدعم المادي لدعم الأكاديميين السودانيين المهجرين بسبب الحرب:

- منح طوارئ للمحاضرين السودانيين، وعلى وجه الخصوص اولئك السودانيين المهجرين خارج السودان، ستكون ضرورية لتشجيع توظيف الأكاديميين والبحث. فقد العديد ممن نزحوا أثناء الحرب كل شيء، بما في ذلك حواسيبهم المحمولة وبياناتهم كلها. وجد بعضهم أنفسهم في وضع من الصعوبة بحيث اضطروا لبيع حواسيبهم الشخصية من أجل أغراض شخصية لهم ولعائلاتهم. وقد جعل هذا التقديم للوظائف والمنح صعباً للغاية. وقد جعلت من العسير أيضاً على من وجدوا عملاً أن ينجزوه. يمكن اتخاذ احتياطات لإصدار لتزويدهم بمنح أو حواسيب محمولة على نحو شخصي في مصر، وجنوب السودان، ويوغندا، وإثيوبيا.
- على المؤسسات الدولية العاملة في حفظ المنشآت الثقافية والعلمية، توظيف علماء سودانيين من ذوي التخصصات المتعلقة بهذه المجالات.

خلق مسارات للعمل والدراسة في المؤسسات الأكاديمية في الدول المجاورة:

- في الأقطار المجاورة، يتوجب على مؤسسات التعليم العالي توفير منافذ الوصول إلى المنشآت الأكاديمية، على وجه الخصوص المكتبات، للمحاضرين السودانيين وطلاب مرحلة ما بعد التخرج بدون مقابل. ستكون هذه خطوة كبيرة ومنخفضة ـ التكلفة وستحدث فارقاً بالنسبة إلى الباحثين السودانيين وهم يحاولون صنع الاستقرار لحيواتهم وإعادة بناء أبحاثهم في بلد جديد.
- يجب توفير النصح الأكاديمي والإشراف للطلاب، والإشراف بالنسبة إلى الخريجين من الطلاب والأكاديميين الذين هم في بدء مسيرتهم المهنية لمساعدتهم على التحرك بين الخيارات، وتنبيههم لفرص المُضي قدماً في دراستهم ومسيرتهم المهنية الأكاديمية.
- يجب توفير منح لأقسام الجامعات والمعاهد البحثية والباحثين لتيسير التعاون بين الأكاديميين في البلدان المضيفة والأكاديميين السودانيين في المشاريع البحثية المُشتركة.
- ينبغي توفير المنح الدراسية، ما أمكن ذلك، للطلاب السودانيين في كل المستويات لمساعدتهم على الاستمرار في دراساتهم عند إعادة ـ التسجيل في الجامعات خارج السودان.

في جنوب السودان:

- يجب بذل الجهود لدعم توظيف جامعة جوبا والجامعات الأخرى للأكاديميين السودانيين، لضمان سير التوظيف بالسلاسة الممكنة، والسماح للأكاديميين بخلق ظروف معيشية مُستقرة.
- على المانحين والمؤسسات الخارجية العمل على تعزيز منشآت جامعة جوبا، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمقدرتها على توفير الإقامة السكنية للطاقم الجامعي، من السودانيين والجنوب سودانيين على حد سواء. سيجعل ذلك الظروف

المعيشية مُستقرة بالنسبة إلى الأكاديميين في جنوب السودان، مما يجعلهم أقل عرضة للتأثر بانخفاض قيمة العملة الوطنية. كما أنها أيضاً ستساعد كثيراً على استقرار الأكاديميين السودانيين في جنوب السودان، بإلغاء الحاجة إلى إيداع عرابين للسكن.

- يجب بذل الجهود لتوفير صفوف دراسية إضافية للغة الإنجليزية للمحاضرين الذين يُعلمون للمرة الأولى في مؤسسات تمثل اللغة الإنجليزية فيها وسيطاً للتدريس. يمكن فعل ذلك من خلال كورسات تُنظم في جوبا أو إرساله إلى صفوف دراسية مكثفة في يوغندا عندما لا تكون الصفوف الدراسية الأخرى قيد العمل.

في يوغندا:

- في يوغندا، يجب توفير منح لتسجيل المحاضرين السودانيين في تدريب على اللغة الإنجليزية لمدة ستة أشهر، مع منحهم إعانات مالية لدعم دراساتهم في الوضع الأمثل. سوف يكون هذا ضروريا للمحاضرين، الذين وصل العديدون منهم إلى يوغندا بلغة إنجليزية محدودة، لكن بدرجات عُليا ومهارات واسعة في حقولهم الدراسية. سوف يعود فعل ذلك بالفائدة على يوغندا كونه سيسمح للمؤسسات اليوغندية بلقاء الأكاديميين السودانيين والتعاون معهم، والذي سيخدم في نهاية المطاف يوغندا كبلد وكذلك أيضاً طلابها.
- ينبغي بذل الجهود لتمويل الصفوف الدراسية للغة وبرامج التنمية ـ الذاتية الأخرى للمحاضرين والطلاب السودانيين. تمنح العديد من هذه البرامج خصومات للطلاب المنتمين إلى بلدان مجتمع شرق إفريقيا «الذي يعد جنوب السودان عضواً فيه، لكن السودان ليس كذلك»، لا ينبغي معاقبة المواطنين السودانيين على القرارات السياسية لنظام الإنقاذ ويجب منحهم نفس الخصومات، التي سوف تجسد تضامناً شرق إفريقي أكبر وتشجع انخراط السودانيين في مُستقبل شرق إفريقيا.

في مصر:

- على الحكومة المصرية حل الوضع القانوني للاجئين السودانيين، وعلى وجه الخصوص الأكاديميين والطلاب السودانيين. حدت، الحاجة إلى إذن إقامة للوصول إلى الخدمات الأساسية، خيارات أُسر كاملة، وجعلت الأمر صعباً على الأكاديميين والطلاب السودانيين فيما يتعلق بالبحث عن التوظيف، والدراسة، وتنظيم حيوات عائلاتهم.
- يجب بذل الجهود لإصلاح عملية التسجيل وجعلها ميسورة للطلاب السودانيين الساعين إلى الانضمام إلى البرامج الأكاديمية في مصر. المقترحات المُتعلقة بهذه الاصلاحات موجودة سفاً، على المؤسسات والروابط الأكاديمية العاملة بمصر الدفع للمصادقة عليها وتنفيذها.
- يتوجب تفير الدعم المادي واللوجستي لتسجيل الطلاب السودانيين في النظام الجامعي المصري، ويتضمن ذلك المنح الدراسية المكرسة للطلاب السودانيين.

في إثيوبيا:

- على الحكومة الإثيوبية إصلاح الوضع القانوني للأكاديميين والمهنيين على نحو أكثر عمومية لتسهيل توظيفهم في المؤسسات الإثيوبية للتعليم والتعليم العالي.
- يتوجب توفير الدعم اللوجستي والمادي على حد سواء لوزارة التعليم الإثيوبية ووزارة التعليم العالي السودانية للتفاوض والوصول إلى اتفاقيات فيما يتعلق باحتمالات توظيف الأكاديميين السودانيين ضمن مؤسسات التعليم والتعليم العالي الإثيوبية.
- يجب على المؤسسات الأكاديمية والحكومية العمل على أن يُمنح الأكاديميين والطلاب السودانيين الساعين للحصول على

تأشيرات للسفر اللاحق، وعلى وجه الخصوص التأشيرات إلى أوروبا، الاعتبار العادل، لتسهيل السرعة والموثوقية، مع العلم أن التطويل في عمليات التقديم للفيزا والتي تنتهي برفض غير متوقع لها آثار اقتصادية ومهنية سلبية للغاية على السودانيين الذين هم سلفاً في وقت عصيب.

توصيات للمؤسسات السودانية بما فيها الجامعات ووزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الخارجية:

- يجب على الجامعات السودانية التي تنظم مراكز الإمتحانات للطلاب خارج السودان، تضمين مركز في يوغندا. ظلت مراكز الامتحانات في مصر والمملكة العربية والسعودية للطلاب المهجرين والمقيمين في هذه البلدان لكن القيود وتكلفة الحصول على فيزا إلى الخليج ومصر قد عنت أن الطلاب المُهجرين إلى مناطق أخرى، بما في ذلك تشاد، وجنوب السودان ويوغندا، غير قادرين على الجلوس للامتحانات من دون تكلفة كبيرة أو إجراءات حكومية صعبة. ستجعل سهولة الدخول إلى يوغندا، التي تتطلب تأشيرة سياحية فحسب للدخول، ستجعل الوصول إلى امتحانات الجامعات أيسر للطلاب المُهجرين في الأجزاء الأخرى من العالم.
- يتوجب على الجامعات السودانية ووزارة التعليم العالي العمل على تسريع وانسيابية عملية الوصول إلى السجلات الأكاديمية والشهادات، وتقليل التكلفة وخلق المزيد من المواقع يمكن الحصول منها على السجلات، ما أمكن ذلك. وهذا ضروري للطلاب المهجرين الساعين إلى التقديم في برامج أكاديمية، وللخريجين الساعين إلى التوظيف داخل السودان وخارجه.
- هذه فرصة استثنائية، في هذه اللحظة، أمام وزارة الشؤون الخارجية السودانية للتفاوض مع البلدان المجاورة، لخلق مساحات للأكاديميين السودانيين في جوارهم. وقد يكون هذا مثمراً في إثيوبيا ومصر. التعليم العالي في إثيوبيا، يتم التحكم فيه مركزيا، وقد تستطيع وزارة التعليم العالي تسهيل عملية التوظيف للحاصلين على درجات الدكتوراة، إذا توفرت الإرادة السياسية والتمويل. في مصر، يمكن لعدد الأكاديميين السودانيين الكبير، والعلاقات طويلة المدى بين وزراتي التعليم العالي المصرية والسودانية، أن تكون مفيدة في تعزيز علاقات أكبر وخلق طرق لتوظيف الأكاديميين السودانيين.
- سوف تكون وزارة الشؤون الخارجية السوداني، ضرورية للتفاوض على ترتيبات الرسوم الدراسية الميسورة في الأقطار المجاورة، وعلى وجه الخصوص في مصر، وكذلك أيضاً لتسهيل عملية الحصول على الفيزا للطلاب السودانيين ولاستكشاف فرص المنح الدراسية لإزالة الحواجز الاقتصادية أمام الطلاب الذين انقطعت دراستهم بسبب الحرب.
- قد تكون وزارة الشؤون الخارجية في وضعية ملائمة للتنسيق مع وزارة التعليم العالي لخلق موقع للطلاب السودانيين المهجرين للوصل إلى سجلاتهم الجامعية. سيتطلب هذا تواصلاً بين وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التعليم العالي، مع منح الأخير الموظفين الدبلوماسيين منفذاً للوصول إلى قاعدة بياناتها، لجلب شهادات الدرجات والوثائق المهمة الأخرى.

ببليوغرافيا

أهكير، جوزفين، ليفايس ميوقمايا، إدقار. ف. ناوبتاني، وبيتر أتي كريزا، محررين. **أرخنة الإنسانيات في نزعات ما كريري، أنماط واحتمالات**. كمبالا، يوغندا: دار نشر فاونتن، 2022.

التوم مهدي أمين، «خواطر حول تنظيم التعليم العالي في السودان»، **سودانيز أونلاين**. تصفحت 2 سبتمبر 2024. https://sudaneseonline.com/board/7/msg/1560785104.html.

البطحاني، عطا. «مُساءلة أزمة الأكاديميين السودانيين: إنتاج المعرفة أم إعادة تدوير الأيدولوجيات». في **المثقفون السودانيون في البيئة العالمية: انتزاع رأس المال الثقافي**، حُرر بواسطة غادة كدودة وسندرا هيل، 133-151. لانهام: ليكسنتقون بوكس، 2022.

بريدج، دبليو. جي. **الانتفاضات المدنية في السودان الحديث: «ربيعات الخرطوم» لعام 1964 و1985**. لندن، المملكة المتحدة، نيويورك: بلومزبري أكاديمك، 2015.

بشير، محمد عمر. **تطور التعليم في السودان، 1898-1956**. أكسفورد: كلاريندون برس، 1969.

معهد التراث لدراسات السياسات «وضع التعليم العالي في الصومال: الخصخصة، النمو السريع، الحاجة إلى قانون». مقديشو، الصومال: معهد التراث لدراسات السياسات، 2013.

لوقوفوي، فلاديمير، سيفتلانا كلاشنكوفا، زانيتا تالا نوفا، إنا فلاسوفا. «تحول التعليم العالي في أوكرانيا: أثر الحرب وغايات للتعافي ما بعد الحرب». **الدورية الأوروبية للتعليم** 4/58 (2023): 611-628. https://doi.org/10.1111/ejed.12584.

محجوب، إسراء عبد الله عبد الواحد، آمنة خيري، سمر عثمان، مصعب بابكر هاجا، سارة هاشم محمد عثمان، أبوبكر محمد أبو حسن، هالة كمال وآية بابكر. «الحرب والتعليم: الهجمات على كليات الطب أثناء الصراع المسلح الجاري، السودان 2023». **الصراع والصحة** 1/18. (29 مارس 2024). https://doi.org/10.1186/s13031-024-00584-7.

محمود، فاطمة بابكر. **البرجوازية السودانية: أطليعة للتنمية؟** نيوجيرسي: زد برس، 1984.

مولا، تيبيج، دينيس كثبرت، «في السعي إلى درجة دكتوراة أفريقية: مسح بحثي نقدي في قضايا السياسات البارزة في أمم مختارة من جنوب ـ الصحراء، إثيوبيا، غانا وجنوب إفريقيا». **مستقبلات سياسة التعليم** 6/14 (1 سبتمبر 2016): 635-654. https://doi.org/10.1177/1478210316641567.

شاركي، هيذر. **العيش مع الكولونيالية**. بيركلي ولوس أنجلوس: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2003.

طه، فدوى، وأندرسن بوركلو «أزمة التعليم العالي في السودان مع إشارات مرجعية خاصة لجامعة الخرطوم، 1956-2014». في

شمال-جنوب شبكات المعرفة: نحو تعون مُنصف بين الأكاديميين، المانحين والجامعات، حرر بواسطة تور هالفرسن وجوران نوسوم. كيب تاون: عقول أفريقية، 2017.

يونق، ألدن. «الأصول الفكرية، «لعقود العزلة» في السودان 1989-2019». **الرأسمالية: دورية التاريخ والاقتصاديات** 1/2 (شتاء 2021): 196-226.

مقابلات ومراسلات

أجرينا مقابلات، على امتداد فترة البحث، مع أكاديميين، ومسؤولين رسميين، وطلاب في مواقع متعددة. كل المذكورين في القائمة أدناه منحوا موافقتهم للاقتباس عنهم كجزء من بحثنا. أرسل بعضهم تقارير ومراسلات حول السياسات المؤسسية ووفروا المزيد من المعلومات عن مؤسسات واجهوها في نزوحهم.

أ. عبد الرحمن الحبيب، هندسة زراعية، جامعة الجنينية، 8 يناير 2024، كمبالا.

بروفيسور عبد الرحمن عبد الله حسن «شنقل»، قسم النحت، عميد سابق، كلية الفنون الجميلة، جامعة السودان، 21 فبراير 2024، أديس أبابا.

د. عبد السلام أبوبكر خاطر، معهد دراسات السلام والتنمية، جامعة الجنينة، 8 يناير 2024، كمبالا.

د. إبراهام متوك ضل، نائب رئيس جامعة د. جون قرنق، 2 فبراير 2024، جوبا.

د. أبو الفداء محمد أحمد، قسم الرياضيات، جامعة نيالا، 23 يناير 2024، كمبالا.

د. أبوبكر محمد موسى، عميد كلية المعلومات والإعلام، جامعة غرب كردفان، 19 يناير 2024، كمبالا.

بروفيسور أحمد سليمان مصطفى، كلية الجغرافيا، جامعة بحري، حالياً جامعة جوبا، 1 فبراير 2024 ، جوبا.

د. على عبد المحمود عبد القادر، القانون الخاص، جامعة نيالا، حالياً جامعة جوبا 31 يناير 2024، جوبا.

بروفيسور على رباح، سكرتير الشؤون الأكاديمية، جامعة الخرطوم، 3 يناير 2024، عبر تطبيق زوم.

أيوب الصافي، طالب ماجستير، علم الاجتماع، جامعة النيلين، 8 يناير 2024، كمبالا.

أ. عزة الشفيع خضر، كلية الطب، جامعة النيلين، 17 فبراير 2024، القاهرة.

د. عزة عثمان محمد عثمان، كلية العلوم الرياضية والمعلومات، جامعة الخرطوم، 7 فبراير 2024، القاهرة.

أ. بدر الدين علي بشير، كلية الجغرافيا والعلوم البيئية، جامعة الخرطوم، 20 فبراير 2024، أديس أبابا.

د. بارو زويد، قسم التاريخ، جامعة أديس أبابا، 22 فبراير 2024، أديس أبابا.

د. بارابا كورينا، عميد كلية القانون، جامعة جوبا، 31 يناير، 2024، جوبا.

الأخ برونو دادا، نائب نائب مستشار الشؤون الأكاديمية، الجامعة الكاثوليكية بجوبا، 2 فبراير 2024، جوبا.

بروفيسور. ديبي سيرو، عميد كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أديس أبابا، 19 فبراير 2024، أديس أبابا.

عز الدين حجاج، مُساعد باحث، قسم الآثار، جامعة الخرطوم، 22 فبراير 2024، أديس أبابا.

بروفيسور فدوى عبد الرحمن علي طه، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 9 فبراير 2024، مُراسلات عبر البريد الإلكتروني.

د. فانا قبراسينبيت، مدير معهد السلام والدراسات الأمنية، جامعة أديس أبابا، 22 فبراير 2024، أديس أبابا.

د. هاجر أبشر، عميد كلية الدراسات الموسيقية والمسرحية، جامعة شرق كردفان، 16 فبراير، 2024، القاهرة.

أ. هالة طه عبد الكريم، فنانة بصرية، حالياً جامعة جوبا، 31 يناير 2024، جوبا.

د. حسناء عبد الله أحمد صالح، كلية أصول الدين، جامعة أم درمان الإسلامية، 3 فبراير 2024 ، القاهرة.

بروفيسور حسن أحمد إبراهيم، متقاعد، 13 يناير 2024، القاهرة.

بروفيسور حسن بشير محمد نور، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النيلين، 10 يناير 2024 ، القاهرة.

د. حواء عبد الله مرجان، نائب نائب مدير الجامعة للشؤون الإدارية والمالية، جامعة بحر الغزال، 2 فبراير 2024، جوبا.

رئيس مكتب المنح الدراسية والتدويل، وزارة التعليم إثيوبيا، 22 فبراير 2024، أديس أبابا.

د. إبراهيم السعيد، الوراثة الجزيئية وتربية الحيوان، عميد شؤون الطلاب، جامعة نيالا، حالياً جامعة جوبا، 1 فبراير 2024، جوبا.

بروفيسور انتصار صغيرون الزين صغيرون، وزير التعليم العالي السابق، 22 يناير 2024، القاهرة.

إسراء محمد عثمان، طالبة سابقة بجامعة الخرطوم، 20 فبراير 2024، أديس أبابا.

جوب أكوي، المدير العام للقبول، وزارة التعليم العالي، جنوب السودان، 2 فبراير 2024، جوبا.

د. كوثر سر الختم عوض الكريم، كلية الآداب، جامعة أم درمان الأهلية، 21 يناير 2024، عبر تطبيق الواتساب.

د. لجين ضحية، إدارة أعمال، الكلية الأردنية السودانية، حالياً جامعة جوبا، 2-1 فبراير 2024، جوبا.

بروفيسور مهدي أمين التوم، متقاعد، 3 يناير 2024، مراسلات عبر تطبيق الواتساب.

أ. مها أحمد يوسف، قسم التكنولوجيا، جامعة الإمام الهادي، 22يناير 2024، كمبالا.

أ. محاسن يوسف عبد الجليل، كلية الآداب، جامعة بحري، 20 يناير 2024، عبر تطبيق الواتساب.

د. ميري جون بلاكينقز، مُسجل الشؤون الأكاديمية، جامعة جوبا، 29 يناير 2024، جوبا.

أ. مسعود عبد الباقي، كلية الجغرافيا والعلوم البيئية، جامعة الخرطوم، 20 فبراير 2024، أديس أبابا.

د. ميلتون مولينق سوك، مدير التعاون الدولي وشؤون الخريجين، جامعة جوبا، 30 يناير 2024، جوبا.

د. محمد حامد، علم الأمراض البيطرية، جامعة نيالا، حالياً جامعة جوبا، 1 فبراير 2024، جوبا.

د. محمد تبن، الاقتصاديات الزراعية، جامعة زالنجي، 8 يناير 2024، كمبالا.

د. محمد وحيد الشريف، طبيب، حالياً كلية الطب، جامعة جوبا، 30 يناير 2024، جوبا.

د. مهند فاروق، نائب عميد ورئيس البرامج التعليمية وقسم المناهج، جامعة القرآن الكريم، 30 يناير 2024، مُراسلات عبر البريد الإلكتروني.

د. مُنى عبد الوهاب عبد الرزاق، عميد كلية اللغات، كلية بحري الأهلية، 1 فبراير 2024، القاهرة.

د. موسى جمعة، علوم الكمبيوتر والتكنولوجيا، جامعة زالنجي، 8 يناير 2024، كمبالا.

نصر الدين محمد، محامي، 8 يناير 2024، كمبالا.

د. نصرة إبراهيم علي موسى، قسم الجندر، جامعة الضعين، 22 يناير 2024، كمبالا.

د. عمر عبد الله حميدة، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 17 يناير، عبر تطبيق الواتساب.

د. عمر عبد الله سليمان، علوم بيئية، جامعة الرباط وجامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا، 30 يناير 2024، جوبا.

عمر محمد أحمد، طالب كلية طب، جامعة الزعيم الأزهري، 22 فبراير 2024، أديس أبابا.

د. عمر سليمان زروق، هندسة طبية، جامعة السودان العالمية، حالياً جامعة جوبا، 1 فبراير 2024، جوبا.

د. رندا حمزة قنديل، مدرسة التنمية الريفية، جامعة الأحفاد، 1 فبراير 2024، القاهرة.

د. سعد النور، هندسة ميكانيكية، جامعة نيالا، حالياً جامعة جوبا، 1 فبراير 2024، جوبا.

أ. سالم عبد السلام أبكر عبد الله، قسم اللغة الفرنسية، جامعة شندي، 23 فبراير 2024، أديس أبابا.

د. سمر سمير الشامي، كلية العلوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 5 فبراير 2024، القاهرة.

بروفيسور سامي محمد شريف، كلية الهندسة، جامعة الخرطوم، 9 يناير 2024، عبر تطبيق الواتساب.

د. شمسون خميس كافي، قسم علم الأمراض السريري، جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا، 30 يناير 2024، جوبا.

أ. سلافة عمر كباشي، قسم المعمار، جامعة بحري، حالياً جامعة جوبا، 31 يناير 2024، جوبا.

د. وليد محمد المبارك، الادارة العامة لمركز المعلومات والإعلام، وزارة التعليم العالي السودانية، 18 فبراير 2024، القاهرة.

أ. الواثق يوسف، قسم اللغة الفرنسية، جامعة الخرطوم، 21 فبراير2024، أديس أبابا.

أ. يحي عمر داؤود، القانون الخاص، جامعة نيالا، حالياً جامعة جوبا، 31 يناير 2024، جوبا.

د. ياسين حسن محمد عثمان، القانون العام، جامعة نيالا، حالياً جامعة جوبا، 31 يناير 2024، جوبا.

د. يوهانس إدوارد، نائب المدير العام للشؤون الأكاديمية، جامعة أعالي النيل، 31 يناير 2024، جوبا.